

## الفصل الأول

### الإطار السياسى والاجتماعى

### لحركة الفكر التربوى العربى فى العصر الحديث

لسنا فى حاجة إلى البرهنة على أن الفكر التربوى إنما هو دالة للمتغيرات الأساسية التى تشكل المسرح الرئيسى الذى يتحرك عليه ، تلك المتغيرات التى تكون جملة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة سواء بفعل قوى خارجية أو نبتا لأوضاع داخلية .  
ومرادنا فى الفصل الحالى أن نحاول دراسة أهم هذه المتغيرات والتى تشكل فى جملتها السياق المجتمعى .

#### ١- السيطرة العثمانية :

فابتداء من القرن السادس عشر يقع الوطن العربى تحت سيطرة الدولة العثمانية ولا يسلم منه إلا مراكش ( المغرب الآن ) .

ومن أهم ما كان الحكم العثمانى يتميز به أنه كان حكما غير مباشر ، قد يكون مركزيا ولكنه غير مباشر ، فقد كان يركز وظيفة الدولة فى المحافظة على الأمن الخارجى والأمن الداخلى وإقامة نظام قضائى . أما فيما عدا هذه الوظائف الثلاث من معائل عامة كالصحة والتعليم ، فقد كانت الدولة العثمانية تعتبرها خارج نطاق مسئوليتها فتركها للأفراد والهيئات والجماعات . ورغم أن الحكم العثمانى كان غير مباشر إلا أنه كان يتفاوت فى هذا من بلد إلى آخر (١) .

كذلك تميز الحكم العثمانى بأنه حكم عسكري بمعنى أنه يتفرع من الجيش العثمانى أداة الحكم فى الولايات ، فالجيش أداة للحرب وأداة للحكم معا ، وفى بعض المناطق العربية كالمراق مثلا خضع لنظام الوحدات الإقطاعية بمعنى أن رجال الجيش كانوا يمنحون أرضا لزراعتها أو الاستقرار فيها تسمى زعامة أو تيمار ، وهؤلاء بدورهم يوزعون ما لديهم من أراضي زراعية على أتباعهم فى نظير خدمة يقدمونها عند حروب السلطان ، ورحب سلاطين الدولة العثمانية بهذا النظام الإقطاعى لأنهم من جهة ضمنوا زراعة الأرض ،

وضمنوا من جهة أخرى الحصول فى أوقات الحرب على قوات لازمة دون تكاليف تذكر لأن صاحب الإقطاع كان يأتى للحرب ومعه سلاحه وجواده ، ثم أن هذا النظام كان يعنى الدولة عن دفع مرتبات الجنود أوقات السلم ، ومع ذلك فقد كان لهذا النظام الإقطاعى عيوبه بطبيعة الحال (٢).

أما فى غير المناطق الخاضعة للنظام الإقطاعى العسكرى التى لا تعرف الزعامة أو التيمار كإيالة مصر وبغداد والبصرة ، فقد عرفت الحاميات ( الأوجاقات ) ، وهذه تتكون من عسكريين محترفين تدفع لهم الدولة مرتباتهم ولم يكن عمل هذه الحاميات مقصورا على الحرب ، بل كانت تشترك فى إدارة البلاد ، واتضح هذا فى حالة الحاميات العثمانية فى مصر (٣).

وتشير هذه الفترة إلى تخلف واضح فى الثقافة العربية ، وذلك نظرا إلى أن الأتراك وإن كانوا مسلمين إلا أنهم جهلوا اللغة العربية فبقوا بعيدين عن روح الثقافة العربية ، ثم لأن هذه السيطرة هبطت بالعرب إلى أمة تابعة فهد ذلك من معنوياتها وأنقص من ثروتها وصرفها عن تيار التقدم الذى لا ينشط إلا فى ظلال السيادة والحرية. أضف إلى هذا أن سلاطين آل عثمان ما فتئوا ينقلون العلماء ومهرة الصناع والفنانين إلى قسبة ملكهم حتى أفقروا الوطن العربى من أفاضل رجاله فى مختلف الميادين ، بل لقد ذهب البعض إلى القول بأن من أهداف الحكومة العثمانية كان إهمال الوطن العربى وجره إلى التأخر والتدهور المادى والمعنوى حتى لا يتطلع إلى الاستقلال ، ويبرهن هؤلاء على مقولتهم تلك بأن تلك الحكومة لم تجد بأما من أن تضع للولايات العربية حكومات قائمة على النزاع والمناقسة والسلب واقتسام الغنيمة ، ومن ذلك سيطرة أمراء المماليك على مصر فى العهد العثمانى بكل رذائل هؤلاء الأمراء وتخلفهم الفكرى والخلقى (٤).

ولذلك فقد سجل التاريخ هبوطا فى مستوى الثقافة العربية فى العصر العثمانى ، حتى زحفت العجمة على اللغة ، واختفت البحوث الفلسفية والعلمية ، وأغلق باب الاجتهاد فى الفقه ، وانعدام التأليف إلا من الملخصات والمختصرات للمؤلفات التى ألفت فى العصر الذهبى السالف ، وانحط الفن الحربى ، وانحصر فى مجرد مهارات اللعب بالسيف والكر والفر على ظهور الخيل ، وانعزل العرب عن مجرى المدنية الإنسانية فجهلوا حتى مجرد وجود أمم خطت فى مضمار الحضارة خطوات فسيحة ، ولولا الأزهر الشريف والزيتونة

والحرمين الشريفين والقيروان لأصبحت اللغة العربية والعلوم الدينية بأضرار كثيرة ولغلبت عليها اللغة التركية<sup>(٥)</sup> .

وقد كان لكل هذا التدهور الثقافي أثره السئ في تماسك الأمة العربية وحيوتها ، إذ لا شك أن قوة الأمة وتركيبها يتأثران بكل ما يطرأ على العوامل المكونة لها من تغير قوة كان أو ضعفا ، وظل العرب سنوات طويلة مستسلمين للسيطرة العثمانية على اعتبار أن السلطان العثماني كان خليفة المسلمين ، وربما كان من أخطر ما تعرضت له الأمة العربية في ذلك العصر اختلاط مفهوم العروبة عندهم بمفاهيم أخرى كالخلافة وإمارة المؤمنين وقبولهم الخضوع للسلطان العثماني باسم الدين .

لكن السلطان عبد الحميد عندما استخدم الجامعة الإسلامية سلاحا أيديولوجيا لمقاومة امبريالية الغرب والحركات القومية المسيحية التي كانت تهدد ملك السلطان ، أصاب قدرا كبيرا من النجاح ، فقد أوجدت له كثيرا من الأنصار في القسم العربي من الإمبراطورية فلاسترضاء العرب راح وجود على المؤسسات العلمية العربية بمنح سخية ويغلق المناصب والميزات على أمراء العرب وأعيانهم ، ويبذل المبالغ الطائلة لإصلاح وزخرفة المساجد في مكة والمدينة والقدس ، ويوكل سدانتها إلى العرب أنفسهم ، وشكل فرقة مختارة من الجند العرب ضمها إلى حرسه الخاص ، كما استخدم العرب في شئونه الشخصية في القصر السلطاني ونال بعضهم حظوة كبرى لديه ومنهم عزة باشا العابد<sup>(٦)</sup> .

ويبدو أن عبد الحميد قد أدرك أن والده وعمه قد أهملوا إنشاء علاقات مع الشعب العادي وبخاصة في الولايات العربية - وهذا هو الذي يفسر تقريبه لبعض الشخصيات العربية وإيقاءه الشيخ أبو الهدى الصيادى ( حلبى الأصل ) وغيره من مشايخ الطرق الصوفية في الأستانة طيلة حكمه. وقد ألف الصيادى كثيرا من الكتب والمقالات التي كانت تدور حول الدفاع عن شرعية إدعاء عبد الحميد بالخلافة ودعوة المسلمين للالتفاف حوله والخضوع له. ولا شك أن عبد الحميد قد تنبه إلى الروح القومية المتصاعدة في سوريا وعمل على مقاومتها بتقوية الاتجاه الدينى الذى كان يتضمن القضاء على العثمنة والإبقاء على الخلاقات الدينية<sup>(٧)</sup>

ورغم أن " العثمنة " كانت تدعو لفكرة الوطن الأم ، مع تساوى جميع الرعايا أيا كان جنسهم ودينهم - أمام القانون وولائهم للأسرة العثمانية الحاكمة ، فإن رفض القوميين من

أبناء الأقاليم قبول المساواة ونجاح حركة الوحدة في ألمانيا وإيطاليا وتحرك الآمال القومية لدى المجموعات المسلمة من غير الأتراك في داخل الإمبراطورية - كل ذلك أدى إلى نمو الشعور بالكيان التركي وظهور القومية التركية مما كان دافعا لقيام حركة ثورية تركية. وقد عقدت الحركة الثورية ( جمعية الحرية العثمانية ) صلات مع منظمات مسلمي ألمانيا ومع ( شباب الأتراك ) في باريس ، وأخيرا اندمج الجميع في سبتمبر سنة ١٩٠٧ واتخذوا اسم جمعية باسم ( لجنة الاتحاد والترقى ) واتفق الجميع على خلع السلطان عبد الحميد وإعادة النظام الدستوري وتم لهم ما أرادوا (٨) .

وكان ذلك إيذانا ببدء عهد من الاضطهاد والمذابح للعرب ، ففي صيف ١٩١٥ نصبت المشانق في ميدان الحرية ببيروت وشنق فوقها أحد عشر من الأعيان وظلت جثثهم في الجبال ست ساعات ثم أُلقيت بعد ذلك في حفرة المقابر انعامة برمال بيروت ، وفي ديسمبر سنة ١٩١٦ أعدم الجنرال نور الدين باشا قائد القوات التركية في العراق وصاحب السلطة العسكرية والمدنية هناك رميا بالرصاص ألفا وخمسة وخمسين شخصا جلهم من شباب بغداد الحر وشنق منهم عددا كبيرا ، كما مات بعضهم جوعا في الصحراء ، وحينما استولى خلفه خليل بك على كوت العمارة ، أمر بشنق أربعين من أعيان المدينة وأباح نساءهم لجنوده فلم يحتمل الحياة مع عارهن فقتفن بأنفسهم في النهر وحملت مياهه جثثهن خلال شوارع المدينة التي سبق أن عشق فيها .

أما جمال باشا فمذابحه في الشام مشهورة ومعروفة (٩) .

## ٢- زحف الاستعمار الغربي :

ومنذ أواخر القرن الثامن عشر نلاحظ أن تاريخ منطقة الخليج يدور حول محور السياسة البريطانية ، وهذه السياسة كانت توجهها إدارة موحدة تتخذ من الهند قاعدة لها . ومن المعروف أن شركة الهند الشرقية كانت تدير جميع حركات التوسع الاستعماري البريطاني في المناطق المتاخمة للمحيط الهندي ، وقد صادفت السياسة البريطانية في الخليج نجاحا كبيرا نظرا لعدم وجود سلطة قوية موحدة على شواطئه منذ بدأ هذا التدخل في العقد السابع من القرن الثامن عشر .

ولذلك كان مبدأ هذه السياسة ، المحافظة على الوحدات السياسية الضعيفة المفككة التي لم تكن تزيد في كثير من الأحيان على مشيخة لقبيلة ، وكان لهذه السياسة أثرها في تعدد

الحمايات على البلدان العربية خاصة فى منطقة الخليج ، فعلاوة على إمارتى الكويت والبحرين ، كان يمكن تعداد ست حكومات أسمتها السياسة البريطانية حكومات مستقلة ، لأنها كانت مستقلة عن بقية العالم العربى ، وهذه الحكومات كانت : مشيخة قطر ، وأم القوين ، العجمان ، الشارقة ، نبي ، أبو ظبى .

أما سلطنة عمان الواقعة جنوب هذه المحميات ، فقد لقيت فى عهد قوتها مقاومة بريطانية ، ونلاحظ أن هذه السلطنة قبل ظهور الملاحة التجارية كانت من أقوى الدول البحرية فى المحيط الهندى وتمتلك مستعمرات واسعة على الساحل الشرقى لأفريقيا ، فلما نجحت بريطانيا فى تفكيكها ، استطاعت فرض حمايتها على ما تبقى من هذه السلطنة الكبيرة (١٠).

وعندما ما احتل الاستعمار الفرنسى الجزائر سنة ١٨٣٠ ومن ثم تونس سنة ١٨٨١ ، ومراكش سنة ١٩١٢ ، واحتل الاستعمار الإيطالى ليبيا سنة ١٩١١ ، غير البنى الاقتصادية التقليدية فى المغرب العربى ، وقد لعب الاستيطان دورا هاما فى هذا التغيير الذى أدى إلى التأثير المباشر والجوهرى على المجتمع ووضع الديمغرافى وتشكيله الطبقي (١١) .

لقد كان من بين أهداف الاستيطان الغربى ، توفير المواد الغذائية وبخاصة الحبوب للدول الاستعمارية حيث كان يشكل ذلك هدفا إستراتيجيا للدول الغربية فى ظروف السلم والحرب .

ولم يقتصر الأمر على الجانب الاقتصادى ، بل كانت الدوافع السياسية لا تنفصل عن الدوافع الاقتصادية فى خطوات الدول الاستعمارية ، فقد كانت فرنسا طوال احتلالها للجزائر ، فى القرن التاسع عشر تؤمن بفكرة إجماع الجزائر بها ، ولذا كانت مقتنعة خاصة فى عهد الجمهورية الثالثة (١٨٧١-١٩٤٠) فى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر بأن نقل المواطنين الفرنسيين وتوطينهم فى الجزائر وتوزيع الأرض عليهم هو الطريق لتحقيق تلك الفكرة (١٢).

وكان الاستيطان فى الجزائر تجربة ونموجا سعت فرنسا لتعميقه فى المناطق التى احتلتها فى المغرب العربى ، حيث هيات الدعم عن طريق احتلالها للمنطقة واستيطانها .

وكانت الوصاية الدولية التى أوجدتها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ ، كفيلة فى النهاية بجلب الاحتلال البريطانى إلى مصر ، لقد انحصر من الوجهة العملية تطبيق هذه الوصاية على

مصر فى اشتداد النزاع بين إنجلترا وفرنسا على الاستئثار بالنفوذ السياسى الأعلى فى هذا القطر ، ولو أن الخديوية المصرية لم تكن من أملاك الدولة العثمانية ولم تكن تريد الدول ( إنجلترا وفرنسا خصوصا ) بقاءها فى نطاق الإمبراطورية العثمانية ، لكان من المنتظر أن يؤدى هذا التنازع الإنجليزي الفرنسى على النفوذ السياسى فى مصر إلى إضعاف الوصاية الدولية .

ولكن هذا التنازع بسبب الوضع القائم ، ساعد على إحكام سيطرة هذه الوصاية الدولية على مصر ، ومع ذلك فقد كان واضحا ، وبنسبة تزايد النزاع على النفوذ السياسى بين فرنسا وإنجلترا ، أن تطبيق هذه الوصاية الدولية لن يكون إجراء يصدر عن ( اتحاد أوربي ) ، بل سوف ينحصر التطبيق فى النهاية فى يد واحدة من الدولتين المتنازعتين على النفوذ : إنجلترا أو فرنسا ، وكانت إنجلترا هى التى انفردت بالإجراء الذى نقل ( الوصاية الدولية ) من تدخل اقتصادى سياسى إلى احتلال عسكرى سنة ١٨٨٢ ، يكفل لإنجلترا السيطرة الفعلية دون سائر الدول الأوربية ودون الباب العالى (١٣) .

ومن أول الأمر ، اتخذ الاحتلال إجراء معينا ، كان ذا أثر بالغ على الموقف فى السودان الذى كان تابعا فى ذلك الوقت لمصر ، ونعنى بذلك إلغاء الجيش المصرى الذى صدر به مرسوم فى ١٩/٩/١٨٨٢ ، وترتب على إقصاء القيادة الوطنية ووضع زمام الجيش فى يد الضباط والرؤساء الإنجليز ، أن تمكن هؤلاء - تدريجيا - أن يضعوا أيديهم على السودان ويسيطروا عليه سيطرة فعلية ، لا يقلل من ضراوتها ذلك الاشتراك الرمزي لمصر فى حكم السودان حيث أن مصر نفسها كانت تحت رحمة الاستعمار البريطانى (١٤) .

وعقب الحرب العالمية الأولى ابتدعت عصبة الأمم نظام الانتداب ، وذلك للتوفيق بين مبدأ تقرير المصير الذى دعا إليه الرئيس ولسون بعد الحرب وبين أطماع الدول الاستعمارية التى تمسرت وراء هذا النظام ، فقد قيل فى ذلك الحين أن بعض الأقطار التى كانت تابعة لدول مهزومة ، ومن بينها الدولة العثمانية ، ليست قادرة على حكم نفسها بنفسها ولذلك يستحسن أن يعهد بإدارتها مؤقتا إلى دولة متقدمة تساعد على ممارسة الاستقلال فيما بعد . ولم توزع هذه الأقطار بين الدول الكبرى إلا فى مؤتمر سان ريمو الذى اشتركت فيه الدول الأعضاء فى مجلس العصبة الدائم ( أبريل سنة ١٩٢٠ ) ، وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت من عصبة الأمم ، فأنفسح المجال أمام بريطانيا وفرنسا لكى تنفذ سياستها التوسعية فى الشرق العربى ، وخصت فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان (١٥) .

وقد اكتتف الغموض مستقبل العراق فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، فلم يكن ثمة مفهوم قومى واضح لأن بعض العراقيين ربطوا مصيرهم بالدولة العثمانية واعتبروا هزيمتها هزيمة لهم وبناء عليه ، فإن الوجود البريطانى الذى بدأ باحتلال بغداد فى مارس سنة ١٩١٧ مهما برر نفسه بمؤازره استقلال العرب ، صار يعد فى نظر هؤلاء احتلالاً أجنبياً .

كذلك اختلفت آراء الاستعماريين البريطانيين إزاء السياسة التى يجب اتباعها فى العراق وكان الخبراء السياسيون الملحقون بالحملة البريطانية قد نشأوا فى سلك الإدارة الاستعمارية بالهند ، فنقلوا أساليب هذه الإدارة إلى العراق رغم اختلاف الظروف ، ولم يتقبل هؤلاء الموظفون الإعلان البريطانى الفرنسى الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٧ والذى يؤكد استقلال الولايات العربية التى كانت تابعة للدولة العثمانية ، علماً بأن مفهوم الاستقلال الوارد فى هذا التصريح أبعد ما يكون عن أمانى الوطنيين العرب (١٦) .

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، دخلت الولايات المتحدة - كدولة - ميدان الشرق الأوسط بعد أن شاركت فى حصر القوى الفاشية ، ولم تشأ أن تعود من جديد إلى سياسة العزلة التى اتبعتها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وكانت النتيجة انحصار الاستعماريين الإنجليزى والفرنسى وانفراد الولايات المتحدة بالنفوذ والسيطرة الاقتصادية ، وكان لابد أن تترث الولايات المتحدة بعض ملامح واتجاهات الاستعمار الغربى فى الوقت الذى برزت فيه المشكلة الفلسطينية التى تقاضت بمؤازرة النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة (١٧) .

وحين سعت واشنطن إلى إقامة الأحلاف والقواعد العسكرية ضد الاتحاد السوفيتى نظر إليها العرب بعين الشك خاصة وأن سجل السوفيت منذ نشوب ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ لم يكن ينذر بأى محاولات توسعية ، بل إن موسكو طالما ناصرت قضايا التحرر فى العالم العربى وشنت حملات متواصلة ضد وجود قواعد عسكرية غربية على مقربة من الاتحاد السوفيتى الجنوبية . ولم تظن الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى أن العرب لا يخشون الاتحاد السوفيتى الذى تبعد حدوده كثيراً عن أراضيهم بقدر ما يخشون الخطر الامبريالى الغربى وصنيعته الصهيونية ، وهكذا فشلت مشروعات الأحلاف الغربية ، وأدت الضغوط الغربية على العرب إلى تقاربهم مع السوفيت الذين قدموا السلاح والمساعدة التقنية والاقتصادية والدعم السياسى ، وإزاء هذا النشاط السوفيتى وبنمو القومية الراديكالية فى العالم العربى وازدياد المداخلات الأمريكية فى شئون المنطقة وضعف بريطانيا المستمر ، ما لبث الوجود

البريطاني أن تقهقر ثم انحسر ، وما لبثت الولايات المتحدة أن دخلت بقوتها ومواردها لترث الاستعمار البريطاني وتصبح هي قائدة الزحف الامبريالي في صورته الجديدة<sup>(١٨)</sup>.

وزادت سطوة الولايات المتحدة بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية حيث أصبحت هي القوة الكبرى الوحيدة المهيمنة ، وأصبح لها وجود طاغ في الدول العربية بعضه في صورة قواعد عسكرية واحتلال صريح ، وبعض الآخر نفوذ يصل في كثير من الأحوال إلى حد الإملاء والتوجيه ، وشجع على هذا ما شهدته عام ١٩٩٠ من غزو عراقي للكويت ، حيث تقاعست الدول العربية عن القيام " بحل عربي " ، فقامت أمريكا بتجيش الجيوش ، تحت غطاء ومشاركة عربية بحر الجيش الكويتي ، لكن ترتب على هذا احتلالها لمنطقة الخليج بأجمعها ، وبالتالي بسط هيمنتها وسيطرتها ، وساعدها هذا على أن تقوم بالكارثة الكبرى : احتلال العراق منذ عام ٢٠٠٣ بمساعدة دول عربية !!

### ٣- السرطان الصهيوني :

وكنتيجة مباشرة للثورة الصناعية ، تمكنت الطبقة البورجوازية من تثبيت دعائم سيطرتها الميامية والاقتصادية في غالبية دول أوروبا الغربية ، وبدأت موجة كبيرة من موجات التوسع الامبريالي بغية السيطرة على اقتصاديات دول العالم وتحويل هذه الدول إلى مجرد مصادر للمواد الخام اللازمة للصناعات الغربية وأسواق استهلاكية لمنتجات الغرب ، ومن هذا المنطلق أصبحت الدول وخاصة بريطانيا وفرنسا في أمس الحاجة إلى أنظمة حكم موالية لها في الدول الواقعة تحت نفوذها ، ليس فقط لمجرد حماية مصالح الدول الامبريالية في بلادها ، وإنما أيضا للقيام بدور الحارس الأمين لهذه المصالح إذا ما تعرضت للخطر في مناطق مجاورة ولذا ، فإن وجود دولة يهودية يخدم بالتأكيد مصالح الدولة الكبرى ذات السيطرة والنفوذ على فلسطين ليس داخل حدودها فحسب وإنما في منطقة الشرق العربي كله<sup>(١٩)</sup>.

وفى الوقت الذى بدأ يتبلور فيه التحالف بين الامبريالية الغربية والبورجوازية اليهودية بشكل أكثر وضوحا ، فإن هذا التحالف لم يعد يقتصر على نظريات وآراء مجردة بل تعدى ذلك ليصبح ممارسة عملية ، فالتمويل اليهودي للمشاريع الامبريالية أصبح حقيقة واقعة ، وخير شاهد على ذلك صفقة أسهم قناة السويس ، كما أن المخاوف التى أبداها اليهود فى النصف الأول من القرن التاسع عشر لم يعد لها أساس متين بعد الاحتلال الامبريالي الفعلي

لمناطق مجاورة لفلسطين والتواجد العسكرى فيها ، بحيث أصبح الوجود البريطانى فى مصر وقبرص مبعث طمأنينة وتشجيع للمهاجرين اليهود إلى فلسطين على اعتبار أن القوات البريطانية جاهزة لحمايةهم فيما لو تعرض وجودهم فى فلسطين للخطر (٢٠) .

ولمنا فى معرض تتبع قصة استيلاء الصهيونية على أرض فلسطين ، وإنما هناك حقيقة يجب أن نعترف بها ونذكر معانيها ، وهى أن الصهيونية العالمية حققت نجاحا كبيرا فى مجال الهجرة مما مكنها من إقامة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ ، والتي كان لها آثار بعيدة المدى على العالم العربى كله ، ولكن هذا النجاح لا يرجع إلى إمكانات الصهيونية ودقة تخطيطها وتنظيمها فقط - هذا مع عدم الاستهانة بهذه الإمكانيات ولا بهذا التخطيط والتنظيم - وإنما يرجع النجاح إلى ثلاث عوامل إضافية أساسية (٢١) .

الأول : أن الدول الأوروبية الاستعمارية - وليست إنجلترا فقط - كانت شريكة مع الصهيونية العالمية فى عمليات الهجرة ، كانت تشجع الهجرة وتسمح بها وتهىئ لها مواقع التجمع ، وتساهم فى تمويلها ، ومعظم مصادر الهجرة اليهودية ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت الأقطار الأوروبية .

والثانى : أن الواقع العربى وقتئذ ، وعلى مدى المرحلة الطويلة ما بين الحربين العالميتين وحتى عام النكبة (١٩٤٨) ، كان فى مصلحة الصهيونية العالمية ، وبالتالي فى مصلحة الغزو الصهيونى إلى فلسطين ، فقد كانت جميع الحكومات العربية وقتئذ على وجه التقريب عميلة للاستعمار ، أو ضعيفة أمامه ، وكانت الجماهير العربية بدون تنظيمات وطنية ولا قيادات واعية إيجابية .

والثالث : أن الإدارة الفلسطينية البريطانية كانت تساهم فى تشجيع الغزو وتهىئ البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لهذا الغزو .

ومن الغريب أن يشهد الفكر العربى صيحة تنبيه وتحذير مبكرة ، لكن لا يلتفت إليها أحد ، (٢٢) فقد رأى الشيخ محمد رشيد رضا - الذى سنرى له العديد من المواقف التربوية الجادة - أن ينتظر فرصة ما تداولته الجرائد والمجلات سنة ١٨٩٨ \* بشأن تعمیر فقراء اليهود لبلاد فلسطين وبث المعارف وتوسع التجارة والصناعة فى ربوعها \* لإثارة دعوة جديدة : أن يوقظ فى النفوس روح الغيرة وحب الاقتباس فى ميدان العلم والعمل لمصلحة الوطن ، وهو بوجه دعوته إلى الروابط المحكمة بين اليهود مع تفرقهم فى الممالك وتشتتهم

فى الأقطار وكيف يمدون سواعدهم لمساعدة إخوانهم ومعاضدة قومهم " ، ويخاطب القابعين بالخمول بقوله " أترضون أن يسجل فى جرائد جميع الدول أن فقراء أضعف الشعوب الذين تلفظهم جميع الحكومات من بلادها هم من العلم والمعرفة بأساليب العمران وطرقه بحيث يقتدرون على امتلاك بلادكم واستعمارها وجعل أربابها أجراء وأغنياءها فقراء " ؟ ورأى رشيد رضا أن المسألة جديرة بأن تكون باعثاً للتفكر والتساؤل ، فدعا إلى جعلها ' موضوع محاورتكم لتبينوا هل هى حقة أم باطلة ، صادقة أم كاذبة ، ثم إذا تبين لكم أنكم مقصرون فى حقوق أوطانكم وخدمة أمتكم وملتكم ، فانظروا وتأملوا وتفكروا أو تذاكروا وتحاوروا وتناظروا فى مثل هذا الأمر ، فهو أخلق بالنظر من اختلاف المعائب وانتحال المثالب والصاقها بالبراء ..'

وتمثل الثقافة العربية أحد المواقع الاستراتيجية التى تتجه إليها السياسة الإسرائيلية فى تطبيقها لمبدأ الاستيعاب من خلال الدوائر المتخصصة فى الشؤون العربية من دور بارز فى حفظ مقومات الشخصية العربية القومية<sup>(٢٣)</sup> ، فالثقافة العربية تعنى السمات الروحية والعاطفية والمادية والفكرية للمجتمع العربى ، وهى تركز على التراث العربى بمقوماته وخصائصه ، وفى إطاره تتشكل الشخصية العربية ليصبح محتوى ومضمون هذه الشخصية وبدونه يتعذر استمرار هذه الشخصية بخصائصها ومقوماتها المتميزة . والثقافة العربية بهذا التحديد تمثل جبهة لابد للسياسة الإسرائيلية من اختراقها إذا أريد للأهداف الصهيونية أن ترى النور ، ويكون ذلك الاخرق من خلال تقويض أركان هذه الثقافة ومحاصرتها ، ومن أهم عناصر هذا الحصار: (٢٤)

١- هناك حالة احتلال مباشرة بالنسبة لأرض النكبة الأولى قبل ما يزيد على نصف قرن ، وبالنسبة لأرض النكبة الثانية أكثر من ثلث قرن (١٩٦٧) ، وفى الحالتين استولى العدو على الأرض والحالة الثقافية فيها غير مزدهرة ولا ناضجة ولا متمكنة .

٢- هناك حالة احتلال شامل من قبل الطرف الغازى للطرف المغلوب ومتداخلة فيه ، فالاحتلال الصهيونى لا يتم عن طريق جيش بعيد عن قواعده ولكن عن طريق جيش وسكان واستيطان وتداخل بشرى ، اجتماعى اقتصادى إدارى يجعل الأرض المحتلة منطقة مفتوحة بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ، ويجعل المستعمرين الصهيونيين فى وضع أفضل بكثير مما كان عليه وضع المستعمرين الأوربيين فى الماضى .

٣ - يصاحب الغزو الثقافي أشكال أخرى من الغزو المنظم ، غزو بشري عن طريق الاستيطان ، وغزو اقتصادي عن طريق إلحاق اقتصاد الضفة الغربية والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي ، وغزو عسكري مطلق الصلاحية غير مقيد بأي اعتبار .

٤- يصاحب الغزو الثقافي غزو نفسى عن طريق اختصاصيين غير غرباء عن ثقافة المنطقة وعظية أهلها ، وكثيرون منهم يتقنون لغة الشعب المغلوب ويعرفون ما له وما عليه ، ومما يجدر نكره هنا ، أن الجامعات العبرية فى القدس مثلا تعد من المؤسسات التى لها باع طويل فى مجال الدراسات المتعلقة بالبلاد العربية ماضيا وحاضرا ، كما يوجد فى فلسطين المحتلة مراكز للدراسات المستقبلية المتعلقة بفلسطين والوطن العربى .

٥- يصاحب الغزو الثقافى للأراضى المحتلة تدهور مستمر فى الوضع العربى من حولها لا يسمح بإعطاء الصمود الفلسطينى فى الداخل بارقة أمل ، بل أنه يفاجئ المناضلين بموجات من الخلفات العربية ، ثم العربية الفلسطينية ، وأخيرا الفلسطينية خارج الأرض المحتلة ودخلها ، مما يودى إلى إطفاء كل جنوة أمل بالخلاص القريب من الاحتلال وشروءه.

٦- يصاحب الغزو تقصير عربى نسبى فى دعم الثقافة العربية بأهم ما تحتاجه وهو استمرار التعليم للعربى ولا سيما للتعليم العالى لأبناء الأرض المحتلة فى الجامعات العربية ، وباستثناء قطار تعد على أقل من أصابع اليد الواحدة ، نجد أن باقى الجامعات العربية ، تغلق أبوابها فى وجه الطلبة الفلسطينيين ويدل الخط البيئى لقبول هؤلاء فى الجامعات العربية بوجه عام على تدهور شديد خلال السنوات الأخيرة مما ينذر بأوخم العواقب .

#### ٤- حركة التحرر:

وإنما كانت قوى الاستعمار قد تمكنت من إحكام قبضتها على الجزء الأكبر من الوطن العربى مكبله بنك لوائته ، ومستنزفة طاقاته وموارده ، فإن الشعوب العربية سرعان ما سمعت إلى تحرير لوائتها بالقيام بعدد من الثورات الكبرى .

ولما كانت إنجلترا شديدة الحرص على اجتذاب العرب إلى جانبها فى نضالها ضد الأتراك ضمنا للتصرف النهائية فى الحرب العالمية الأولى ، دخلت فى مفاوضات سرية مع الحسين بن على كبير الأشراف وأمير مكة ، وكان بينه وبين الدولة العثمانية جفاء ، كما كانت تتسلط عليه آمال إنشاء دولة عربية كبرى يكون ملكا عليها .

وتعجل الحسين بن علي الأمور ، ولم يتمكن من نيل ضمانات كافية من الإنجليز ، بل ترك في مراسلاته الأخيرة مع مكماهون عدة ثغرات نفدت منها الأطماع الإنجليزية والفرنسية بعد الحرب ، فأعلن الثورة العربية سنة ١٩١٦ على الأتراك<sup>(٢٥)</sup> ، وأصدر الحسين بيانا شرح فيه موقفه ، وناشد المسلمين جميعا بأن يحنوا حنوه ، ووصف ثورة العرب على الترك بأنها واجب ديني وقومي وفرصة هياتها الحرب لتحقيق الاستقلال .

ونشط الإنجليز في إثارة العرب ضد الأتراك بزعمهم أن قضية الحلفاء وقضية استقلال العرب متلازمتان ، وساعد ذلك بالفعل الحلفاء على هزيمة الأتراك وجلوا عن المنطقة العربية لا لكي يستقل العرب بل لتتلفهم أيدي الحلفاء أنفسهم !!

وفي مصر أدركت القوى الوطنية خطر التسلل الاستعماري إليها ، وفتحت العيون على مشاهد تنطق بالظلم الصارخ ، فلم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذي حق حقه ، ولا حرية ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم ، وكائنت السفرة مضرورية على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان نوى السلطة والجاه من الحكام والأمراء ، فكان أن قام المصريون بثورتهم بقيادة أحمد عرابي في عام ١٨٨١<sup>(٢٦)</sup> ، لكنها انتهت بغزو الإنجليز لمصر ، نظرا للهوة الواسعة بين الجيش المصري والجيش البريطاني.

ويحاول مصطفى كامل أن يبند اليأس الذي خيم على البلاد نتيجة هزيمة الثورة العرابية ، ويتولى محمد فريد قيادة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل ، نجد استمرارا للكثير من أساليب النضال السابقة ، بالإضافة إلى بعض الأساليب الجديدة ، فقد ظل الجهد الأكبر مستنفدا في التوعية والتعبئة للتوعية دون أن يستنفذ نفس الجهد في التنظيم والإعداد للعمل الثوري المباشر ، وتظل سياسة المواجهة مع الاستعمار هي النضال الدبلوماسي والسياسي في الخارج والكتابات والمظاهرات الوطنية العزلاء في الداخل<sup>(٢٧)</sup> .

ولا تشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ إلى أن المصريين كانوا يدبرون القيام بـ ( ثورة ) بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى الانتفاض على السلطة ومحاربتها ، وإنما تشير الحوادث الأولى إلى أن المصريين كانوا يريدون عن طريق القيام بمظاهرات سلمية الاحتجاج على القبض على زعمائهم والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص باستقلال تام ، ولكن الأمر تطور بسبب التجاء السلطات البريطانية تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة

النفسية التي يعانيتها الشعب تقديرا واعيا سليما إلى مقابلة محاولته السلمية بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز ، وعلى ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجارا عنيفا إذا كان قد اتسم في البداية بالعفوية ، إلا أنه سرعان ما خضع للتنظيم والتخطيط (٢٨).

وكان قيام ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢ إيذانا بفترة تحول تاريخي كبير لا في مصر وحدها بل في المنطقة العربية كلها ، فبينما كان عبد الناصر يتحدث عن استقلال مصر في علاقاتها الدولية ، كانت الأجزاء الأخرى من الوطن العربي تستقبل كلماته بالاعتزاز والإحساس بالكرامة ، وفي كلمته أمام أول مؤتمر يحضره ، وكان في باننوج سنة ١٩٥٥ أعلن باسم بلاده تعهده أن تشن الحرب بكل ما لديها من طاقات ووسائل على الاستعمار والسيطرة الأجنبية وأن تكشف الأتعة كلها التي يخفى الاستعمار وراءها ، محاربة إياه في عرينه (٢٩).

وشهدت الشام ثورة هامة على الفرنسيين سنة ١٩٢٥ ، ولم تنطلق هذه الثورة من دمشق ، بل من جبل الدروز ، لذا وصفت بأنها محلية ولا تستهدف أكثر من ضمان الاستقلال الذاتي للجبل طبقا للتقاليد القديمة ، وبالتالي فهي موجهة ضد أية حكومة مركزية تحاول تنظيم الإدارة والتدخل في تفاصيل الحياة اليومية للدروز . وقد يكون ذلك صحيحا في بداية الأمر إلا أن الثورة لم تلبث أن اتخذت شكلا وطنيا حقيقيا ، ويمكن القول أن كلا من الزعماء السياسيين الدمشقيين الذين حل حزبهم بعد قيامه بقليل ، وزعماء الدروز ، يكمل الآخر ، فالأولون يقمون المبادئ والأهداف والأخرون يحملون السلاح ويشنون الحرب مستندين إلى مسالكهم الوعرة (٣٠).

وكان لهزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية أبعد الأثر في تطور سوريا ولبنان ، فعند قيام الحرب كان نظام الانتداب في أوج قوته ، وإذا بسوريا ولبنان تسبقان البلاد العربية المحيطة من حيث الحصول على الاستقلال دون التقييد بواحدة من تلك المعاهدات غير المتكافئة (٣١).

كذلك تضافرت عوامل عدة ساعدت على قيام ثورة العراق الكبرى سنة ١٩٢٠ فضلا عن العامل الأساسي وهو الاحتلال البريطاني ، فقد تأثر بعض سكان المدن بالدعاية السوفيتية

وهذا أقل العوامل شأنًا وإن كان يردده الكتاب الغربيون ، وثانيا : استياء مجتهدى الشيعة من الإدارة البريطانية المباشرة وقد توجسوا خيفة من أن تمس هذه الإدارة بامتيازاتهم التقليدية ، وثالثًا : تأثر المثقفون في المدن بالحركة العربية الصاعدة في الشام حيث كون فيصل نواة إدارة وطنية واشترك فيها كثير من أبناء المدن العراقية وربما بالغ الإنجليز في دور الضباط العراقيين في تفسير ثورة سنة ١٩٢٠ لى يخلصوا إلى القول أن الشعب العراقي لم يكن مهياً للثورة لولا أن حرضه عليها هؤلاء الضباط الذين تمسكوا عبر الحدود . ولا شك أن قرارات مؤتمر سان ريمو بوضع العراق تحت الانتداب البريطانى كان هو الشرارة التى أشعلت النار فى الهشيم .

وكان لثورة يوليه فى مصر سنة ١٩٥٢ آثار هامة فى إضعاف التحالف الذى قام بين الحكومة العراقية والامستعمار الغربى فى حلف بغداد وتصاعدت هذه الآثار - بقيام الوحدة بين مصر وسوريا فى فبراير سنة ١٩٥٨ - فتقوم الثورة فى العراق فى ١٤ يوليه من نفس العام ليسقط النظام الملكى وتقوم الجمهورية ويسقط حلف بغداد (٢٢).

وفى تونس نشطت الحركة الوطنية بعد انتهاء الحرب الكبرى الأولى ، فتأسست بعض الأحزاب ، وحاول عبد العزيز الثعالبي ، وهو أحد زعماء حزب تونس الفتاة عرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح فى فرساي سنة ١٩١٩ ، ولكن الدول لم تسمح له ، فاستمر هو وغيره من الوطنيين يواصلون كفاحهم .

واتجه الزعماء إلى المطالبة بالدمستور ، فأسسوا الحزب الدستورى الذى انشق عليه فريق من الشباب ، وكونوا حزبا جديدا باسم ( الحزب الدستورى الجديد ) قاده الحبيب بورقيبة ضد السيطرة الفرنسية .

وكذلك المغرب ( مراكش ) لم تخمد فيه حركة الجهاد ، بل لقد تطورت إلى حرب عنيفة قام بها أهل المغرب بقيادة الأمير محمد عبد الكريم الخطابى ، وقد أحرز انتصارات كثيرة ، ولم تخمد حركته إلا بعد أن تحالفت قوات فرنسا وأسبانيا عليه سنة ١٩٢٦ ، وزادت الحركة الوطنية قوة بتولى السلطان محمد بن يوسف عرش المغرب لإيمانه بحق بلاده فى الاستقلال وتقريبه الزعماء الوطنيين ومقاومة أساليب الاستعمار الفرنسى ما وسعته المقاومة (٢٣).

أما الجزائر ، فقد فاقت الحركة الثورية فيها جاراتها ، واستمرت بأقصى درجات العنف منذ أن أطلقت رصاصتها الأولى سنة ١٩٥٤ إلى أن نالت استقلالها سنة ١٩٦٢ حتى لقد عرفت بأنها ثورة ( المليون شهيد ) لكثرة ما قدمت من ضحايا على طريق النضال ضد الاستعمار . وقد زاد من عنف حركة التحرير أن الاستعمار الفرنسي كان قد تمكن فيها أكثر مما حدث في أى بلد عربى آخر إذا استثنينا فلسطين ، وكان لثورة يوليو الناصرية دور هام فى مؤازرة الثورة الجزائرية .

ولقد وجدت مجتمعات الخليج نفسها تواجه تحديا استعماريا غريبا سيطر على مقدراتها فترة زمنية طويلة ، كما وجدت نفسها كيانات صغيرة مجزأة تعيش خلخلة سكانية فى عصر التكتلات والانفجار السكانى العالمى ، كما أنها اكتشفت أن أحداث تاريخها كانت مرتبطة بأحداث العرب فى أقطارها ، وأن الأحداث التى تقع فى أجزاء الوطن العربى كان لها انعكاساتها على هذه المنطقة ، إضافة إلى الترابط الاجتماعى ، والامتزاج السكانى الذى تم بين سكان المنطقة وأخوتهم العرب من الأقطار الأخرى خاصة فى العقود الأربعة الأخيرة ، لذا كان توجه الحركة الوطنية فى هذه المنطقة قوميا عربيا فى كل مراحلها ، ينشد الارتباط المصيرى بالأمة العربية ، ويعتقد أن حل مشكلاته الأساسية غير ممكن بدون حل مشكلات الوطن العربى الكبير ثم جاءت تجربة عبد الناصر ، فخلقت تيارا ناصريا قوميا قويا فى المنطقة استطاع بفعل العديد من الظروف الداخلية والعربية أن يؤثر فى أكثر قطاعات الشعب فى المنطقة وقد أدت هذه الظروف إلى ظهور حركة وطنية قادرة على عمليات التعبئة السياسية وتحريك الشارع تحريكا سريعا منظما ورأت الحركة الوطنية فى طبقة التجار فى الخمسينيات والستينيات رديفا فضاليا مرحليا من الضرورى الاستفادة منه ومن نفوذه الاقتصادى (٣٤) .

ومن المحزن حقا أن هذا التنامى فى حركة التحرر العربى أخذ فى الانكسار بعد هزيمة ١٩٦٧ ثم وفاة عبد الناصر سنة ١٩٧٠ ، فرغم ما تحقق من نصر أكتوبر ١٩٧٣ من تحرير الأرض المصرية من الاحتلال الإسرائيلى ، إلا أن المنطقة شهدت تواليا فى مظاهر الضعف والخنوع لستعود مرة أخرى إلى أحضان السيد القاهر الجديد الولايات المتحدة الأمريكية .

## ٥- التجزئة ...

هى حقيقة من حقائق الوجود العربى الحديث لابد من الاعتراف بها لا من حيث الشرعية وإنما من حيث ( الوجود ) ، لأن الوعى بها سوف يفسر لنا الكثير من تلك الآراء التى سوف نصادفها فى الفكر التربوى التى تكتسى زى الإقليمية .

إن أخطر ما صنعه الاستعمار فى الوطن العربى ، هو التجزئة ، وأخطر ما نشأ عن هذه التجزئة هو الإقليمية ، وأخطر ما نشأ عن هذه الإقليمية هو الطبقة المستفيدة من التجزئة والإقليمية على السواء ، ولا يجوز لنا أن نتوقع من هذه الطبقة ، وهى فى الغالب الطبقة الحاكمة فى كثير من الدول العربية ، غير الدفاع عن التجزئة بالمنطق الإقليمى ، والمستفيد الأول من كل هذا هو الاستعمار والامبريالية والصهيونية لأن الإمكانيات العربية الاستراتيجية التى يمكن الاستفادة منها كأسلحة مؤثرة فى مواقف الدول الكبرى وموقف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص ، تبقى إمكانيات معطلة ولن يستفاد منها كما أثبتت الأحداث إلا بتغيير الواقع العربى (٣٥) .

إن للقوى الاستعمارية والامبريالية مصالح استراتيجية فى الوطن العربى تجعلها فى حالة تأمر مستمر ضد المصلحة العربية ، وحركة التحرير الوطنى والقومى ، وفى حالة تأهب دائم للدفاع عن التجزئة والإقليمية ولمحاربة التضامن العربى وعلى الرغم من أن هذه القوى معادية بطبيعتها لتحرر الشعوب وتقدمها واستقلالها ، إلا أنها لا تدافع عن التجزئة والإقليمية دفاعاً عن هذا الحكم أو ذاك ، وإنما هى بذلك تدافع عن مصالحها فى هذا الوطن ولا تتردد لحظة واحدة فى تدبير الانقلابات إذا أحست أن مصلحتها تقتضى ذلك ، فإذا وجدت أن التناقص بين الحكم والجماهير فى قطر من الأقطار الواقعة فى دائرة نفوذها اقترب من الانفجار ، وأن مثل هذا الانفجار سوف يودى إلى تغيير الواقع بما يتعارض مع مصلحتها ، فإنها تضحى بعملائها المفضوحين فى سبيل إنقاذ مصالحها فتعمد بنفسها إلى تدبير انقلاب تصنع به عملاء جدد يرفعون الشعارات التقدمية ، بل ويزايدون على أى حكم ثورى أو تسمى لخداع الجماهير وامتصاص ثورتها وتتميز الولايات المتحدة بهذا النوع من الانقلابات (٣٦) .

ومما يضاعف من خطر هذا النوع من الحكام أنهم يتخونون من الإقليمية سلاحاً للدفاع عن التجزئة وتكريسها ، بل إنهم يتخونون الإقليمية وسيلة لخداع الجماهير القطرية وتعبئتها

ضد الوحدة ، فينشطون في الإدعاء بإمكاناتهم وإمكانات الولايات المتحدة الأمريكية وجميع القوى الاستعمارية والصهيونية بأن المنادين بالوحدة هم الطامعون بخيرات هذا القطر أو ذلك !

ونسوق فيما يلي مثالين فقط لنبيين كيف عملت قوى كثيرة على نشر التجزئة بين أقطار الوطن العربي .

فقد تطلع الوطنيون العرب بين عامي ١٩١٨ ، ١٩٢٠ ، إلى إقامة دولة واحدة في الشام بحدوده الطبيعية ، وهي التي تمتد من جبال طوروس شمالا حتى رفح جنوبا ، ولم تنتثر هذه الآمال بمجرد فرض التقسيمات السياسية سنة ١٩٢٠ عندما اجترت فلسطين وشرق الأردن للانتداب البريطاني ، وأعلن الفرنسيون قيام لبنان الكبير ، فاستمرت لجان الوطنيون بالمنفى تعمل على مستوى الشام بأكمله ، ثم أخذ اليأس يندب بعد إعلان الدستور اللبناني سنة ١٩٢٦ وانشغال الفلسطينيين بقضية أشد تعقيدا من مجرد انتداب أوربي<sup>(٣٧)</sup> ومع التسليم بدور الاستعمار في التجزئة ، فلا يجب تجاهل النفاص الذاتية في المجتمع العربي وإلقاء تبعثها كاملة على الغير ، ذلك أن هذا التجاهل لا يساعد على حل المشكلات . إن الوطنيون الذين يرد ذكرهم مرارا في هذه الحقبة يمثلون أقلية من المثقفين وأصحاب المهن الحرة في المدن ، يضاف إليهم التجار في بعض الأحيان ، أما بقية المجتمع فقد خضع لمؤثرات تقليدية ، سلطة الرابطة الدينية ، أو العنصر الذي يتمثل في اختلاف اللغة أو الأصل العربي ، مثل أتراك الاسكندرونة فإنه يمثل خطرا بخلاف الأكراد المفرقين . كذلك كان البدو المنتشرون في جنوب سوريا ، يمثلون عاملا من عوامل التفكك ، وليس من السهل هضم الفكرة الوطنية العامة مع وجود العصبية القبلية .

وتتداخل العوامل الجغرافية أحيانا مع الطائفية ، فالعلويون ليسوا فقط مذهبا دينيا بل أنهم يتميزون عن سكان دمشق أو حلب بأنهم جبليون يميلون إلى الانعزال ، بينما حياة التجار الشوام كما يسمون تستدعي توسيع الصلات بالمجتمع الخارجي . وقد لاحظ الفرنسيون هذه الانقسامات وبنوا سياستهم على أساس الاستفادة منها ، وكلما كانت الروح الطائفية قوية تمادوا في تأكيد التقسيم ، وقد لمعوا هذه الروح لدى الموارنة بالدرجة الأولى يليهم الدروز فالعلويون<sup>(٣٨)</sup> .

وكانت ولاية دمشق أو سوريا - في العهد العثماني - التي تقع شرق الأردن - تمتد من حماة إلى العقبة ، أما المنطقة التي تقع غرب الأردن : أي فلسطين ، فقد كانت مقسمة بين

(سنجق) القدس الذي كان يتمتع بشبه استقلال في الجنوب وولاية بيروت في الشمال. وبعد أن هزمت تركيا فرض - برغم معارضة الوطنيين العرب - انتداب لصالح فرنسا على سوريا ولبنان ، كما فرض ذلك الانتداب على فلسطين - بما في ذلك شرق الأردن - فلما اضطر الفرنسيون فيصلاً إلى الخروج من سوريا ، استدعى المندوب السامي البريطاني مشايخ "السلط" في أغسطس سنة ١٩٢٠ وأعلن أن الحكومة البريطانية تؤيد منح المنطقة الواقعة شرق الأردن حكومة ذاتية بمعاونة بعض الضباط البريطانيين ، وأنشئت إدارات محلية في عمان ، وعجلون ، والكرك . وبعد انقضاء ثلاثة أشهر ظهر الأمير عبد الله - شقيق فيصل - على الحدود الأجنبية لشرق الأردن يقود قوة عسكرية - صغيرة قائمة من الحجاز وأعلن أنه يعترم إثارة القبائل ضد الفرنسيين ، فلما دخل شرق الأردن طلبت إليه الإدارات المحلية أن ينشئ حكومة وطنية ، وفي مارس سنة ١٩٢١ ، اعترفت الحكومة البريطانية بتلك الحكومة التي أنشأها بعد أن قبل أن يتخلى عن فكرة القيام بأى عمل عدائي ضد فرنسا وأن يتولى إمارة شرق الأردن تحت الانتداب البريطاني وبمعاونة مالية من الحكومة البريطانية ، وطبقاً لنص المادة ٢٥ من صك الانتداب الخاص بفلسطين وافق مجلس عصبة الأمم على استثناء شرق الأردن من تنفيذ وعد بلفور بشأن وطن قومي لليهود في فلسطين وبذلك لم تسمح لليهود بأن يمتلكوا أراضى أو بأن يقيموا مستعمرات في شرق الأردن.

وفي ١٩٢٣/٥/٢٥ ، أعلن استقلال شرق الأردن في نطاق التزامات بريطانيا طبقاً لنظام الانتداب<sup>(٣٩)</sup>.

وبدراسة تاريخ الحركة الوطنية في الخليج نرى مزجاً بين طموحات ومصالح الفئات التي تصدرت العمل الوطنى ، وبين المصالح الوطنية والقومية ، ففي العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن كانت مطالب الحركة الوطنية الخليجية تتحصر في إطار إصلاح الأوضاع الاجتماعية وإخال التعليم الحديث وتحقيق الثورى في الحكم ، ولكن ذلك لم يكن ليخفى التناقض بين المصالح الإقليمية والقومية ، لابل الذاتية في بعض الأحيان ، خاصة في الفترة النفطية ، مما قاد وبفعل عوامل عديدة ، إلى تغذية الشعور الإقليمي وتعزيز القطرية بعد الثورة الناتجة عن تصدير نطف المنطقة بكميات كبيرة<sup>(٤٠)</sup> .

فبالقدر الذي كان فيه التعليم والثقافة ينتشران ، وترداد هجرة العرب إلى هذه المنطقة للإسهام في نهضتها وارتباطها العربى ، كان على النقيض من ذلك ، تعزيز وترسيخ للإقليمية

بدوافع مادية وبعملية مقصودة تعمل على تسطيح فكر المواطن ، بقبول ما يطرحه الإعلام الرسمي والفئات المتخلفة فى المجتمع من فكر إقليمي ، مضافا إليه تسرب ذلك الفكر فى مناهج التعليم لتربية الناشئة على الفكر الذى يناقض الوطنية والقومية ، فى الوقت الذى يدعى فيه الوطنية فيما يطرحه أو يغلفه من أفكار لا تخدم المجتمع ، بل تؤثر فى مستقبل أجياله ، فينشأ لدينا جيل مشوش غير قادر على التمييز بين الوطنية والإقليمية فى ظل التسطيح الثقافى المقصود فى كثير من الأحيان .

## ٦- الوحدة :

ولم يكن مما يخالف طبائع الأمور أنه فى الوقت الذى نجد فيه ( حقيقة ) التجزئة وعملاتها وأنصارها ، أن نجد على الطرف الآخر ( حقيقة ) الوحدة ، وإنما ( مقوماتها ) ( عناصرها ) ، وان كانت غير مؤدية على المستوى التنفيذى إلى ( شكل ) فعال قوى وإطار إيجابى يضم الجزئيات المتعددة والمفردات مختلفة الاتجاهات ، بل إننا لا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا أن ( الطبيعى ) ، هو الوحدة ، رغم عدم تحققها ، وغير الطبيعى هو التجزئة رغم وجودها .. الأولى هى الصحة .. والثانية هى المرض !!

ومعنى هذا أن الوحدة العربية قانون طبيعى يقوم على مقومات ومشاهدات وحقائق يثبتها التاريخ العربى والتاريخ العالمى على السواء ، فسكنى العرب كجماعة متميزة لهذا الوطن المتصل المتميز المتكامل حقيقة تاريخية .

وتجانس الأمة العربية عنصرًا عن طريق حرية الهجرة وحرية التنقل وحرية الاختلاط وحرية المساكنة وحرية المعاشرة وحرية التبادل عبر العصور ، حقيقة تاريخية ثانية .

واللسان العربى القرشى الفصيح الذى ينطق به كل عربى من المحيط إلى الخليج ، والسدى كتبت وتكتب به كل الكتب العربية من القرآن إلى الأغاني من القرن السادس ( وما قبله ) إلى اليوم هو حقيقة تاريخية ثالثة .

والمثل الروحية والخلقية التى آمن ويؤمن بها العرب من أيام إبراهيم إلى ظهور محمد بن عبد الله مهما اختلفت أسماؤها - حقيقة تاريخية رابعة .

ووحدة ما جرى علينا عبر العصور من قوة الطبيعة وتوحش النفس الإنسانية ومحنة الاستعمار ، وصعوبة التطور والتمدن ، وما واجهنا به كل هذا من ألوان الكفاح كترويض الطبيعة وتبادل الأدوات الحضارية ، وتصفية الاستعمار المرة بعد المرة ، وتبادل الحضارة فى العصر بعد العصر ، كل هذا حقيقة تاريخية خامسة .

ووحدة ما ترتب على العملية التاريخية السابقة من العلوم والمعارف والعادات والتقاليد وقواعد الحكم والقوانين وطريقة التفكير والتصرف وأساليب التبادل والتعامل ونظام الأسرة حقيقة تاريخية سادسة .

والمصالح المشتركة والهدف العربى الواحد سواء أكانت مصالح اقتصادية أو مصالح دفاعية ضد الاستعمار والصهيونية أو مصالح عالمية هى حقيقة تاريخية سابقة .

وعلى أساس هذه الحقائق التاريخية تقوم الوحدة العربية كحقيقة كبرى تسندها كل هذه المقومات التاريخية الحقيقية ، ومن هنا كانت الوحدة العربية حقيقة من حقائق التاريخ ..<sup>(٤١)</sup> وإن لم تتحول إلى حقيقة (سياسية) من حقائق الوجود العربى المعاصر .

وعلى الرغم من أن الفكر القومى العربى بدأ يتبلور مع اضمحلال الإمبراطورية العثمانية وبدء الهجمة الاستعمارية الأوربية على الوطن العربى الذى انتشر بدرجات متفاوتة فى أوساط المثقفين فى كل الأقطار العربية ، فإن هذا الفكر لم يترجم فى حركة سياسية موحدة تتسق نضالها على مستوى الوطن العربى كله ، وقد ساعد على ذلك أن هذه الهجمة لم تتم من جانب دولة واحدة وإنما شاركت فيها دول أوربية عديدة ، كما أنها لم تتم فى وقت واحد ، ومارست كل دولة استعمارية أسلوبا مميزا فى إدارة شئون المناطق العربية التى خضعت لها لفترات متباينة ، وهكذا فرضت ظروف النضال ضد الاستعمار فى كل قطر عربى انبثاق حركات تحرر مستقلة أصبح لكل منها منطقها الخاص وديناميكتها الخاصة ، وأحرزت نجاحات متفاوتة طبقا لظروف الواقع الاجتماعى الخاص بكل منها ، فبينما تمكن بعض الأقطار العربية بقيادة البورجوازية الوطنية من الحصول على استقلالها السياسى فى مراحل مبكرة انفصلت فيها مرحلة التحرر الوطنى عن مرحلة التحرر الاجتماعى والاقتصادى ، نجد أن هاتين المرحلتين قد تداخلتا فى إطار حركات التحرر التى اندلعت فى أقطار عربية أخرى بقيادة قوى ثورية اجتماعية جديدة ، فحركات التحرر فى الوطن العربى

بدأت إذن قبل أن يقوم أول مشروع جماعى للوحدة العربية المتمثل فى جامعة الدول العربية<sup>(٤٢)</sup> .

والجامعة العربية عندما قامت ، قامت على أكتاف عدد من الأقطار العربية التى كانت قد حصلت على استقلالها السياسى من الناحية الشكلية فى الوقت الذى كانت فيه الأقطار العربية الأخرى لا تزال خاضعة للاستعمار ، لكن الواقع أن الدول المؤسسة للجامعة العربية لم تكن قد استكملت بعد كل مقومات استقلالها السياسى ، فقد كانت قوات الاحتلال لا تزال قابضة فى معظمها ، وجاءت الصيغة التى قامت عليها الجامعة العربية مكرسة للتجزئة ، فهى صيغة للتعاون الاختيارى بين الدول الأعضاء وليست خطوة على طريق الوحدة التى تطلعت إليها الجماهير العربية ، كما أنها صيغة حكومية محضه لم تسمح المجال فى أى من أجهزتها لأى تمثيل شعبى ، وهكذا لم تكن الجامعة العربية مركزا للتفاعلات الاجتماعيه فى الوطن العربى وإنما كانت ولا تزال مجرد مركز للتسيق بين السياسات العربية الرسمية<sup>(٤٣)</sup> . لكن هذه السياسات العربية الرسمية كانت ولا تزال عرضة لتقلبات وهزات شديدة نتيجة ظروف متعددة لا مجال للحديث عنها هنا .

وكان المغزى الكبير لعنوان ١٩٥٦ هو تصاعد العمل القومى ، حين وقف الشعب العربى بجانب مصر مما كان له أكبر الأثر فى تعزيز وتعميق مفاهيم القومية العربية سواء لدى شعب مصر أو لدى الشعوب العربية الأخرى ، وقد استخدم سلاح النفط ضد عدوان على الأمة العربية لأول مرة حين نسف الجيش السورى أنابيب النفط ، الأمر الذى كان له أوقع الأثر فى نفس المواطن المصرى الذى شعر أنه لم يكن وحده فى المعركة ، وإنما يقف بجانبه الشعب العربى ، فى سوريا وفى كافة البلاد العربية ، وهو الأثر الذى مهد لقيام الوحدة المصرية السورية ، ولم تعد الوحدة مجرد مسألة تاريخية ، أو عاطفية وإنما أمرا مصيريا وواقعا<sup>(٤٤)</sup>

ولا شك أن المناخ السياسى فى البلدين كان مهيا لقيام الوحدة ، وكان من الضرورى العمل من أجل تحويل هذه الرغبة الشعبيه إلى حقيقة واقعة ، الأمر الذى استدعى البت فى مسألتين : شكل الوحدة ، وموعد قيامها ، ولم يكن البت فى هاتين المسألتين من المهام السهلة وذلك لسبب الاختلاف فى الأوضاع السياسية فى البلدين .

إلا أنه خلال الحوار الذي دار بين الآراء المختلفة حول هاتين المسألتين ، كانت الأمور تتطور بسرعة غير متوقعة في سوريا ، إذ اشتدت الخلافات بين الكتل العسكرية ولم يجد قادة هذه الكتل حلا لمنع انشقاق الجيش السوري سوى الإسراع في إعلان الوحدة وتسليم القيادة كاملة لجمال عبد الناصر ، ووجد عبد الناصر نفسه فجأة أمام هذا الوضع ، وانتهى الأمر بإعلانها في ١٩٥٨/٢/٢٢ تحت اسم : الجمهورية العربية المتحدة (٤٥) .

وقد كان هذا اليوم إيذانا ببداية مؤامرة كبرى دبرتها القوى الأجنبية بالتحالف مع قوى الرجعية العربية وأصحاب المصالح الخاصة ضد الوحدة العربية لأن الوحدة كانت تعنى تصفية النفوذ الأجنبي في المنطقة العربية وتحول دون قيام إسرائيل بتنفيذ أهدافها التوسعية ، وكان هدف هذه القوى أجنبية ضرب هذه الوحدة بأسرع وقت ، وهو الهدف الذي تحقق سنة ١٩٦١ ، إلا أن هذه المؤامرة لم تتوقف بإعلان الانفصال ، بل استمرت لمنع تكرار هذه التجربة ، وتحقيق هدفها الرئيسي وهو ضرب القوى العربية والذي تجسد في عنوان عام ١٩٦٧ (٤٦) .

وفي الحقيقة ، فإن تتبع مراحل تطور النظام الإقليمي العربي بالدراسة والتحليل تبرز عدة سمات تؤكد طبيعته كنظام متميز عن غيره من النظم الإقليمية المعروفة في العالم الصناعي كنظام أوروبا الغربية ، أو في العالم النامي كنظام أمريكا اللاتينية ، والنظام الأفريقي ونظام جنوب شرق آسيا . وإذا كنا قد توارثنا تلك المقولات التي أشرنا إليها في البداية عن وحدة اللغة والدين والتاريخ والمصير كأهم العناصر التي تربط بين شعوب متجاورة ، إلا أنها مقولات - ورغم أهميتها - لم تكن كافية لتفسير ظواهر تميز المنطقة العربية عن غيرها من المناطق ، إلا في حدود اختلافها عن غيرها بشريا وجغرافيا ، لذلك كان من الضروري وضع إطار نظري يكفل تتبع السمات العامة الأخرى لهذا النظام في حالة حركة ودينامية ، خلافا لما جرى عليه الباحثون والمنظرون في موضوع " تميز " المنطقة العربية . إن السمات الثابتة تقدم صورة ساكنة تنفع لكل العصور والأجيال ، قد تشفى حنيننا إلى الماضي أو تغذى أحلامنا في المستقبل ، ولكنها في الحقيقة تقدم دليلا على وجود نظام له قلب وأطراف وقيادة وتفاعلات ، فاللغة المشتركة إذا لم تستخدم كأداة للاتصال والتفاعل عبر الحدود الميسامية تصبح غير ذات موضوع ، وكذا التاريخ والمصير ، إن لم يشكلوا قوة ديناميكية دافعة في المنطقة تشبكي الأطراف وتتوافق أو تتصارع بشأنهما ، يصبح وجهات نظر أكاديمية لا صلة لها بواقع تطور المجتمع .

كذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تؤكد السمات العامة ككل متكامل ، لأن الأخذ بكل منها على حدة كمؤشر على وجود نظام متميز أو عدم وجوده ، يخل بالإطار النظري الذي يفترض تكامل جميع المتغيرات وتداخلها في نسيج معقد ، بما فيها السمات الثانية للنظام كالتجاور والموقع الجغرافي واللغة والدين والتاريخ المشترك (٤٧) .

#### ٧- النفط :

وارتبط تاريخ المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالنفط حيث كان له أكبر الأثر فى تغيير نمط الحياة وخلق مشكلات اجتماعية لم تألفها المنطقة فى السابق ، وقد بدأ المد الإمبريالى لاكتشاف البترول والسيطرة عليه واحتكاره مع بداية هذا القرن فى العراق وإيران بزعمارة بريطانيا ، ثم امتد إلى إمارات الخليج العربى فيما بعد ذلك ، فقد أدركت الإمبريالية ، منذ وقت مبكر الأهمية الاقتصادية الاستراتيجية لنفط الخليج العربى حيث جاء ذلك بعد قرار البحرية البريطانية سنة ١٩١٣ فى استبدال البترول بالفحم كوقود فى السفن ، وتبع ذلك التفكير بضمن إمدادات النفط خاصة فى المستعمرات فى المستقبل ، مما أدى إلى إقدام بريطانيا على فرض اتفاقيات اقتصادية ذات طابع سياسى على مستعمراتها ، كما صاحب ذلك احتكار من قبل بريطانيا للتقيب والاستثمار حيث فرضت على مستعمراتها عدم إعطاء حقوق التقيب عن البترول لأية شركة غير بريطانية بدون موافقة سابقة منها ، حدث ذلك مع بداية الحرب العالمية الأولى وبعدها فقد احتكرت الشركات البريطانية بترول العراق وإيران قبل الحرب العالمية حيث أعيد التحالف وترتيب القوى الإمبريالية فى المناطق المستعمرة وخاصة الشرق الأوسط ، وكان نتيجة ذلك أن دخلت الشركات الفرنسية والتي تضامنت مع بريطانيا لمنع النشاط الألمانى فى المنطقة وكذلك الأمريكى الشمالى المنافس الإمبريالى الجديد ولكن فترة ما بين الحربين العالميتين شهدت تغلغل النفوذ الأمريكى إلى الشرق الأوسط والخليج العربى والجزيرة بشكل خاص (٤٨) .

وقد ظل قطاع النفط حتى منتصف الخمسينيات يغلب عليه طابع ( الجزيرة الاقتصادية المنعزلة ) المنقطعة الصلة بغيرها من قطاعات الإنتاج المحلية من الأقطار العربى النفطية ، وقد كانت عملية انعزال نشاط استخراج النفط عن قطاعات النشاط الأخرى فى الاقتصاد الوطنى فى ظل الامتيازات ( نتيجة الاقتصاد على تصدير النفط الخام إلى أسواق الدول الصناعية ) تمتد أيضا إلى العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية للأقطار المنتجة للنفط ، حيث لم تكن للحكومات الحرية فى تحديد الأسواق والدول التى تصدر لها النفط بما يضمن

استفادة الأقطار المنتجة من علاقاتها النفطية مع الدول المستهلكة للنفط في مجال التعجيل بعملية التنمية والحصول على التكنولوجيا المتطورة لأغراض التصنيع<sup>(٤٩)</sup> .

وقد كان قرار تأمين النفط الذى صدر عن البرلمان الإيرانى فى ١٥/٣/١٩٥١ بمثابة منعطف هام فى تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات البترولية الكبرى ، فرغم سقوط مصدق ، فإن المعركة التى خاضتها وخسرتها حكومة مصدق فى مواجهة كارتل البترول العالمى لم تكن بغير ثمار ، إذ تبيحت الأقطار العربية المنتجة للنفط لأول مرة إلى الحقائق الأساسية التى تحكم صناعة النفط العالمية ، والى الدور السياسى الخطير الذى يمكن أن يلعبه النفط فى المنطقة ، وأدركت الدول العربية ضرورة تشاور مستمر فيما بينها حول سياساتها النفطية ، كما شهدت السنوات التالية لتأمين قناة السويس فى مصر ، فى عنفوان صعود حركة التحرر العربى ثم بعد ذلك على امتداد الستينيات ، قيام الدول العربية المنتجة للنفط بإنشاء مؤسسات وشركات وطنية للنفط ، واستطاعت هذه المؤسسات والشركات أن تصمد فى وجه التحديات ، وأن تتخطى العقبات لتصبح بعد ذلك ركيزة قوية للسيطرة على الثروة النفطية<sup>(٥٠)</sup> .

وأول ما كان للنفط من انعكاسات على الأوضاع الاقتصادية العربية هو الزيادة الكبيرة لما للدول النفطية العربية من وزن نسبى فى الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية ، وهذا التزايد فى الوزن النسبى جعل القوة الاقتصادية للدول النفطية تزداد داخل الوطن العربى ، واقترن هذا التطور بازدياد التباين الهيكلى بين الاقتصاديات النفطية العربية من ناحية ، واقتصاديات الدول العربية غير النفطية من ناحية أخرى ، وذلك من عدة جوانب ، أهمها ضخامة التفاوت النسبى بين الأقطار العربية من حيث مستوى نصيب الفرد من الناتج القومى فيها ، وتزايد التفاوت بين مستويات وأنماط الاستهلاك بين الأقطار العربية بسبب التفاوت فى الدخول ، وانقسام الأقطار العربية إلى مجموعتين من حيث أوضاع موازين المدفوعات ، فالأقطار العربية النفطية باستثناء الجزائر حققت موازين مدفوعاتها فائضا نتيجة لزيادة عوائد النفط إثر تصحيح أسعاره سنة ١٩٧٣ ، ونتيجة أيضا للكميات الضخمة التى ينتج بها النفط لمواجهة احتياجات الاقتصاد العالمى ، وهذا الاختلاف بين النوعين من الأقطار العربية ، النفطية وغير النفطية ، فيما تحققه من متحصلات تصدير وفوائض فى ميزان المدفوعات وأرصدة أجنبية ، جعل البعض يميز بينها على أساس أن الأولى هى البلاد العربية الغنية برؤوس الأموال ، والثانية هى البلاد العربية الفقيرة برؤوس الأموال<sup>(٥١)</sup> .

وعلى الرغم مما يتضمنه هذا الوضع نظريا من إمكانيات للتعاون بين الأقطار العربية سواء انطلاقا من مفهوم العروبة ، أو باعتبار أن كافة هذه الأقطار نفطية وغير نفطية - تصنف ضمن قائمة البلدان المتخلفة في العالم التي ما زالت تعاني من مشاكل التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، فإن الشواهد المتاحة تشير بوضوح إلى أن هذا الانقسام قد لعب على العكس دورا كمصدر للصراع بين هاتين المجموعتين من الأقطار خاصة وقد تطابقت حدوده مع حدود انقسامات أخرى ، إذ يرى البعض أن النفط - بغض النظر عن آثاره الإيجابية على الوطن العربي - قد أسهم عن طريق الانقسام السابق، في خلق تناقضات بين الأقطار العربية ، وكلما اتسعت الهوة بين الأقطار العربية النفطية وغير النفطية زادت التناقضات بينها (٥٢) .

وإذا كان النفط قد ساعد على تدفق العمالة إلى دول النفط من الدول غير النفطية ، فإنه يمكن القول بأن الزيادة الكبيرة التي لحقت بمستويات الأمور النقدية منذ حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ سواء في هذه أو تلك لم تصاحبها أية زيادة ملحوظة في متوسط الإنتاجية ، بل على العكس من ذلك ، فقد تكون تلك الإنتاجية قد انخفضت على المستوى العربي الكلي عن مستوياتها السابقة ، وقد أدى ذلك بدوره إلى تزايد ( الضغوط التضخمية ) في اقتصاديات البلاد المصدرة للعمالة والبلاد المصدرة للنفط على حد سواء ، بل لقد حدث بعض الأحيان أن فاقت أثمان بعض السلع والخدمات في البلاد المصدرة للعمالة مثلتها في البلاد النفطية .

كذلك فإن النتيجة المنطقية للاتجاه نحو تزايد الإنفاق الاستهلاكي الخاص ولا سيما الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة والمظهرية هو الحد من قدرة المجتمعات المصدرة للعمالة على الانخار ، وتبيد جزء هام من المنخرات التي يجنبها العاملون في الخارج في شكل سلع استهلاكية ، بدلا من أن تصب في " الأوعية الانخارية " المعروفة ، لكي توضع تحت تصرف المجتمع الذي يحتاجها بشدة من أجل تمويل الاستثمارات التي تتطلبها عملية التنمية (٥٣) .

وعندما تصبح التجارة هي الأساس - كما أصبح الأمر في المجتمعات النفطية - وعندما توجد بجوارها نشاطات أخرى تخدم عليها ، يصبح من الصعب تحديد مفهوم العمل ، وتضطرب قيمه وتختلط ( بالارتقاق ) ، ويكون المعنى الشائع هو الدخول في أي عمل ما دام يدر ربحا وتصبح قيمة العمل الطاغية هي الوصول للثروة ، بغض النظر عن قيمة هذا العمل ، وأنواره الاجتماعية ، ومن الناحية الأخرى ، تهبط قيمة كثير من المهن الأخرى ،

حتى وإن كان المجتمع فى حاجة إليها . ومسألة الارتزاق هذه تشيع قيما أخرى وتدعما ، أهمها (الحظ) و( الوساطة ) (٥٤).

وما دام العمل ، والبذل ، والتعليم ، ليست بمسالك للصعود فى كل الحالات ، فمعنى ذلك إحلال الاستسهال ، محل الجد ، وهذا يتبدى لا من مجرد المسلك اليومي للبشر ، وإنما يتجسد فى الاستثمارات العشائرية ، فى الأعمال البنكية والمضاربات وشيوع هذا الاستسهال كما يذهب ( حلیم بركات ) كمظهر سلوكى وقيمى ، يفضى إلى القناعة بالآتية ، وغياب النظرة المستقبلية ، وقبول الحلول السهلة المطروحة ، الوسيطة غالبا . ويتدرج مثل هذا التوجه من القضايا الشخصية ، حتى أنه يمكن أن يصل إلى القضايا القومية والمصيرية ، ليصيبها بنفس النظرة والتعامل ، ومن الناحية الأخرى عندما يشيع الاستسهال وتتصدر الوساطة ، يصبح الشخص موضوع التعاطف والعطف هو الشخص ( المتمسك ) لا المتحدى ، المواجه ، الجرى ، الشجاع ، مما يصاحبه لا مجرد إشاعة السلبية ، بل إصابة الأشخاص بالعجز وفقدان الثقة لا فى الإنسان وقدراته فقط ، وإنما فى المجتمع ونظمه ومعاييره وقيمه (٥٥).

## ٨ - الهوة التكنولوجية :

تتابعت الإبداع التكنولوجي ثلاثة مراكز رئيسية هى : الشرق الأقصى ، والشرق الأوسط ، ومن زمن وجيز أوروبا ، حيث تراكم العلم والتقنية والفكر الإنساني ، بعد جزر أصاب منابعا بالجفاف ، ولما وعى العالم الأهمية اللامحدودة للعلم والفكر ، بدأ يحاول انتزاع ما تيسر من كنوز المعرفة المخزونة فى أمتعة الغرب ومكتباته ومصانعه وجامعاته ، فنجحت فى ذلك بعض البلدان كاليابان والاتحاد السوفيتي . ، بينما اعترضت باقى العالم عقبات تصاعدت من قاعه ، يكس عليها الغرب ما بوسعه من عراقيل بعد أن ساوره الخوف من شعوب قد لا ترحمه لما افتعل فيها ، إذا هى تمكنت من مشاركته فى القدرة على الخلق والإقناء ، بينما يأبى فى الوقت ذاته أن يستسلم لانكماش فكرى واقتصادى تمليه عليه مخاوفه ، لا بل يعجز فى الامتناع عن العطاء انصياعا لما تفرضه عليه القيم التى مكنته من المعرفة ، فهو يستلبد بيد ما يهب بالأخرى ، ولأن القوى الواهبة هى فى الواقع غير المسالمة ، ينشأ عن هذا التضارب القيمي موقف ملتبس يؤجل إنماء العالم النامى دون أن يتمكن من منعه تماما (٥٦) .

ولكن يمكن اعتبار وضع يد العالم النامي تدريجيا وفي زمن ما ، على كنوز المعرفة والعلم كحتمية تاريخية لعوامل معينة ، حتى لو استمر الغرب في احتجاز طاقات العالم النامي أو مانع ، وعائد ، وراوغ ، فلا خشية على العالم أن يبقى مشطورا إلى أجل غير محدود بين جاهل وعالم ومقتدر ومغلوب على أمره : إن المشكلة هنا هي مشكلة الوقت اللازم لتراكم المعلومات فما قد يكون حسابها بالنسبة للعالم العربي ؟

وفي سبيل إجابة موضوعية منتظرة بعد قرنين من البحث والتجربة في الوطن العربي يجب وضع مسألة التكنولوجيا المتوخاة في إطار الأهداف الأبعد والأشمل ، وبتعبير أوضح ، في إطار الافتراضات التي تتضمنها بوعي أو بلا وعي ، مذاهب الميامة الحديثة المتوافقة في النهاية مع هذا المفهوم الواسع ، التفسيري الديناميكي الذي نقترحه للحضارة ، وهو إقامة بيئة إنسانية نوعية ، تقتضى أولا وضع يد الإنسان على مصيره والسيطرة على شطرى وسطه : بيئة جغرافية يتمكن منها بواسطة التكنولوجيا ، وبيئة اجتماعية تتطلب تنظيمًا عقلايا يشبع الحاجات الإنسانية الأساسية من فكر وعاطفة وأخلاق. ثم يجب ملاحظة أمرين : أولهما أن الفشل في تنظيم إحدى هاتين البيئتين يؤدي بعد فترة إلى فقدان السلطة على الأخرى ، وثانيهما أن بلوغ درجة معينة من هذه السيادة قد يكون :

- أما بالارتقاء إلى مستوى مناسب في التنظيم الاجتماعي يسمح بعد زمن وجيز بتنظيم البنية الجغرافية بدورها وإشباع الحاجات الإنسانية المختلفة بواسطة التكنولوجيا ( كما حصل بالنسبة للإسلام سابقا ، وللاتحاد السوفيتي في عصرنا هذا ) ، شرط أن تتوافر إمكانيات لهذه السيطرة الجغرافية تتوافق والمستوى الحاضر للتكنولوجيا ، لا كما حصل بالنسبة للبيئات الصحراوية التي لم تكن قادرة على الاستفادة من الإنجازات التكنولوجية الإسلامية ، فعاد مستواها الاجتماعي تدريجيا إلى حاله ، وإن امتازت على ما كانت عليه بالجاهلية ، لكنها بقيت عبئا على العالم العربي الذي لا يزال يرزح تحت ثقله .

- وإما بتدرج متوازن للسيطرة على شطرى البيئة في آن معا ( كما كان التطور الأوربي ) قد تساعد عليه ظروف استثنائية جغرافية ( شبيهة بالتي سمحت لرواد أمريكا الشمالية ) أو تكنولوجيا شبيهة بالتي سمحت لنشوء اليابان الحديث ، كحافز للتقدم الاقتصادي - الاجتماعي ، ولكن الاستفادة من هذه الإمكانيات التكنولوجية والجغرافية مشروطة بحد أدنى من التنظيم الاجتماعي (٥٧) .

وعلى ضوء هذا الحد الأدنى يمكن مراجعة التاريخ فى سبيل تقدير الزمن اللازم لإعادتنا إلى مراتب معقولة فى سلم الحضارة .

والفجوة التكنولوجية إنما تعبر عن تفاوت تطور التكنولوجيا ( إبداعا واستخداما ) بين المجتمعات النامية وبين المجتمعات الصناعية ، وهذا التفاوت فى تطور التكنولوجيا إذ يصير ضخما للغاية ، وإذ يتزايد يوما بعد يوم نتيجة الإيقاع السريع للتقدم التكنولوجى الذى تحققه الدول الصناعية ، إنما تتحول معه الفجوة التكنولوجية إلى هوة تكنولوجية وثورة التكنولوجية المعاصرة القائمة على تراكمات العلم المعاصر لا تزال تزيد هذه الهوة عمقا واتساعا .

وخطورة حجة " الهوة التكنولوجية " هذه لا تكمن فى أنها تعبر عن حقيقة قاسية قائمة فى عالمنا المعاصر لا يمكن إنكارها أو حتى الجدل بشأنها ، ولكن خطورتها تكمن فى أن القبول بها والتعامل معها يصدران عن تصورات تابعة لمذلولات التقدم والتخلف التكنولوجى ، وفى إطار هذه التصورات التابعة ، تستخدم المعايير والمقاييس المجلوبة من الدول الصناعية المتقدمة لتقويم الواقع التكنولوجى فى المجتمعات النامية ، مثلما يتم اقتراح أساليب ووسائل لتطوير هذا الواقع التكنولوجى المتخلف مستقاة من تجارب النمو والتقدم التكنولوجى للدول الصناعية الغربية ، وهذه المعايير وتلك الأساليب غالبا ما تخدم فى النهاية مصالح الدول الصناعية على حساب مصالح الدول النامية ، فعندما يصبح المستوى التكنولوجى السائد فى الغرب الصناعى هو النموذج الذى يجب أن يحتذى ، وهو الهدف الذى يجب الوصول إليه ، فإن الدول النامية يتحتم عليها حتى يمكنها اللحاق بهذا الغرب ، أن تسلك ذات الطرق التى سلكها من قبل للوصول إلى مستواه التكنولوجى هذا ، وحيث أن المسارات التى قطعها هذا الغرب الصناعى طويلة للغاية بمقاييس الزمن ومقاييس التطور التكنولوجى ، فإن اختصارها يتحقق فقط باعتماد نقل التكنولوجيا عن هذا الغرب فى المرحلة القائمة على أمل اللحاق به فى مرحلة أخرى (٥٨) .

إننا إذا تدبنا إلى هذا ، فسوف نجد أن قضية ( الهوة التكنولوجية ) إنما كانت التعبير عن الحقيقة الأساسية وهى : التبعية التكنولوجية ، ومن أجل تحديد المضمون العقلى للتبعية يجب أن يتحدد طرفها الآخر المقابل ، أى عملية السيطرة .. إن السؤال : التبعية لمن ؟ تكمن إجابته فى الرد على سؤال آخر : سيطرة من ؟ وتمثل الإجابة عن السؤال الأخير فى العبارة التالية : إنها سيطرة مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة ، أو " مجموعة التحالف الغربى " شاملة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ، فهذه المجموعة تستوعب الشطر الأعظم من

المعاملات التجارية الخارجية للبلاد المتخلفة ، ومن حركات رؤوس الأموال الداخلة إليها والخارجة منها ، ومن تنفقات المعارف التكنولوجية ومنتجات التكنولوجيا جميعاً .

ويكفى أن نعلم أن نسبة ٩٠% من واردات البلاد المتخلفة من السلع الرأسمالية - العصب المادى للقدرة التكنولوجية - تأتي من الدول الرأسمالية المتقدمة ، وأن ما بين ٧٠% و ٨٠% يأتي من خمس دول على وجه التحديد وهي الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية ، كما يكفي أن تعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تصدر ما بين ٥٥% و ٦٠% من إجمالي المعارف التكنولوجية المتداولة في السوق العالمية ، وأن البلاد المتخلفة تقدم للشركات الأمريكية بالذات أكثر من أربعة أضعاف مدفوعاتها الخارجية للمعارف التكنولوجية ، وتصدق هذه الحقائق على مجموع البلدان المتخلفة في قاراتها الثلاث على استثناءات طفيفة تثبت القاعدة العامة ، وهي تصدق بوجه خاص على البلدان العربية في مجملها ، فالتبعية إذن إنما هي تبعية للمركز الرأسمالى المتقدم ، المسيطر (٥٩) .

وعلى هذا فإننا نستطيع القول أن ما يشوب عمليات نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية - ومنها العالم العربى - فى كثير من الأحيان من مظاهر الاستغلال والتضليل وما يصاحبها من انحرافات فى أنماط ومعدلات التنمية فى أغلبية هذه الدول لا يعود إلى أسلوب نقل التكنولوجيا فى حد ذاته ، ولكن تعود هذه المظاهر وهذه الملبيات إلى ظاهرة مستقلة إلى حد ما ، وهى ظاهرة التبعية التكنولوجية التى تتمثل فى غياب أو قصور أغلبية مستلزمات استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الدول النامية المستوردة لهذه التكنولوجيا ، وهنا لا بد من النظر بعين الاعتبار - إلى أهمية غياب أو قصور البنىءان المؤسسى الكفاء الذى يكفل حسن اختيار وكفاءة تشغيل وتطوير وأقلمة التكنولوجيات الحديثة ، مع ما تنسم به هذه من تعدد وتعقيد وميكنة مرتفعة وكثافة رأسمالية . ويشمل البنىءان المؤسسى الذى يكفل حسن اختيار وكفاءة استخدام التكنولوجيا الحديثة ، شبكة المؤسسات والأجهزة والنظم التشريعية والتخطيطية والإدارية والفنية والإشرافية والعلمية والتعليمية والتدريبية ذات العلاقة بالإنتاج وبالجهاز الإنتاجى ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطوات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية فى الدول المتقدمة ، صاحبها وساندها جهود هائلة فى مختلف مجالات التكوين المؤسسى وبخاصة تلك المجالات ذات العلاقة بالتنمية العلمية والبشرية (٦٠) .

ويؤكد بعض الكتاب أن قصور جهود البناء المؤسسى فى الدول النامية ، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض الوعى بأهمية هذه الجهود وإلى عدم وجود إدراك كاف لدورها

الحيوى فى دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، فأغلبية الدول النامية تخصص الجزء الأكبر من مواردها المالية ومن إمكانياتها الاستثمارية لاستيراد المستلزمات العينية للتكنولوجيا الحديثة ( آلات ومعدات وأدوات ) ، وإقامة المشروعات الإنتاجية ، وهذا يعنى أن أغلبية الدول النامية تهتم بالدرجة الأولى بتنمية الإنتاج العينى على حساب البناء المؤسسى والثروة البشرية ، وهذا يجعل التبعية التكنولوجية فى هذه الدول تتسم بالاستمرار والتفاقم ، ويؤدى إلى استمرار احتكار الدول المتقدمة لإنجازات التقدم العلمى والتكنولوجى (١١) .

## ٩- من الأمية إلى التعلم :

من الملاحظات الأولى لوظائف النظم التعليمية فى البلاد العربية ، ارتباط التعليم بمظاهر التحديث فى الدولة وأجهزتها ، وقد ساءرت الدول النفطية الدول العربية الأخرى التى سبقتها فى هذا الاتجاه . وبمعنى آخر ركز النظام التعليمى على تخريج الكوادر البيروقراطية التى تسيّر أجهزة الحكومة وتشرف على الأجهزة الإدارية . وإذا كانت بداية النظام التعليمى الحديث قد اتجهت فى مراحلها الأولى إلى تكوين صفوة أو نخبة محلية للمشاركة فى تحديث الدولة وأجهزتها ، فإن النظام التعليمى قد واصل احتضان توجهات تعليم النخبة الإدارية حتى حين يمتد هذا التعليم ويتوسع ليشمل كل الأطفال أو الشباب أو حين يفرز الطلاب لتصفيّتهم فى مراحل التعليم المختلفة (١٢) .

وفى هذا المجال كان ينظر إلى مشكلات التعليم على أنها تحمل الإرث الاستعمارى وأن المشكلة تتطلب تنقيح هذا الإرث من هذه الرواسب ، وكان المطلوب هو تحرير كتب المواد الاجتماعية وإعادة تضمينها بمضامين وطنية والتركيز على تعليم اللغة العربية ، وامتد تشخيص المشكلة التعليمية لدى البعض إلى أن هذا النوع من التعليم مؤسسة غريبة عن جسم المجتمع ، وينبغى تغييرها إلى الأنماط التقليدية من التعليم ، لكن الطلب الاجتماعى على هذا النوع من التعليم بعد الاستقلال استمر مرتبطا بالحكم والإدارة والمسلطة والمكانة لمن يحصل على مؤهلاته ، وقد ساعد هذا الطلب على استمرار التوسع فيه ، نظرا لما كان يحقّه من دور فى الواقع وفى تنظيم علاقاته الاجتماعية المركزة حول الدولة ومؤسساتها الحديثة .

كذلك ارتبط هذا التعليم بتعزيز الفصل بين العمل اليدوى والعمل الفكرى والتنظيمى . ولما كان هذا التعليم يعزز المكانة الاجتماعية للنوع الثانى من القدرات ، فقد ساعد على فصل الفئات المشتغلة من هذين النوعين من القدرات ، كما ساهم فى التمييز الاجتماعى بين

من أتاح لهم طريقه في درجاته المختلفة من ناحية وبين من لم تتح لهم فرصة المواصلة ، وانعكس ذلك في نوع المسؤوليات والحقوق الاجتماعية ومستويات الدخل ، وفرص الحراك في الحياة العامة والخاصة (٣٣) .

ونتيجة لهذا الدور للتعليم انصب الاهتمام على النمو الكمي ومشاكله التخطيطية على أساس الطلب الفردى للفئات الضاغطة وليس على أساس الاحتياجات الحقيقية لتنمية الموارد البشرية ومطالب التنمية من العنصر البشرى . ومع كل ما يقال عن ربط التعليم باحتياجات التنمية من الأطر البشرية بمختلف مهاراتها ، فإن التوسع الخطى المستمر لاتجاهات النمو المسابقة والممتدة على مسافة نصف قرن في بعض البلاد العربية ما تزال كما هي دون تحولات أو منعطفات ذات دلالات حاسمة فى التفاعل بين النظام التعليمى وبقية النظم المجتمعية ، وغدت قضية تخطيط التعليم مجرد توسع فى الفصول والمدارس لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب نتيجة للزيادة السكانية ، وما يرتبط بذلك من كثافة الفصل وأعداد المدرسين المطلوبين والأماكن الدراسية ، وأعداد الكتب وأوات التدريس .

وإذا أخذنا مثالا لبلد مثل مصر ، فسوف نجد أننا لو عدنا إلى العقود الأولى من القرن الراهن ، نجد أن التعليم الحديث فى مصر ، ولد فى رحاب الاستعمار الإنجليزي الذى صاغ النظام التعليمى ، أو على الأقل أثر فى صياغته ، حتى لا تتعارض مخرجاته مع مصالحه فى السيطرة على المجتمع المصرى ، وهذا يعنى أن ولادة التعليم أنت ولادة مشوهة انعكس تشوهاها على دور التعليم فى إنضاج الوعى لأن الوعى بالتعليم كان محكوما ومحددا من قبل المسيطر . لقد أسهم المستعمر فى ازدواجية النظام التعليمى : تعليم دينى وتعليم علمانى ، مدارس للذكور وأخرى للإناث ، مدارس خاصة وأخرى عامة . كما عمل المستعمر ، على أن يخرج التعليم " كتبة وموظفين " يساعدونه فى أداء الأعمال التى تتطلبها سيطرته ، ولذا قاوم مثلا إقامة تعليم فى متوسط وعال ، يؤثر توجهات الإنتاج والاستقلال الاقتصادى ، فضلا عن تأثيره فى توزيع الفرص التعليمية التى تركزت فى الحواجز المصرية ، وفى القاهرة بالذات ، فكانت متاحة للقادرين ، والأغنياء من الطبقة العليا ، وللذكور أكثر من الإناث ، ولهذا ولغيره مما يضيق عنه المقام شهدت خلفية النظام التعليمى الحديث تشويه الارتباط الجذلى بين التعليم والوعى ، نتيجة للتدخل فى هذه العلاقة من قبل المستعمر ، الذى استجاب له ، وتعاونت معه ، قوى داخلية ، كان من مصلحتها ، الحفاظ على مجمل أوضاع المجتمع .

وأما عن السؤال عن هذه العلاقة بعد الثورة وعن المقدار الذى أسهمت به الطبقة الحاكمة فى تنشيط العلاقة مرة أخرى بين التعليم والوعى ، فإنه إذا تجاوزنا الأيديولوجية التى أعلنت بعد سنة ١٩٥٢ ، سنجد أن التغييرات التى وقعت ، لم تخرج عن (الإصلاح الاجتماعى) حيث كانت إصلاحات التعليم ، أكثر ميلا إلى الكم منها إلى الكيف ، وأفضت محاكاة سياسات النمو الاقتصادى - إلى نمو كمى مصاحب فى التعليم ، ترتب عليه زيادات كمية فى عدد المدارس ، ومعدلات الاستيعاب دون إحداث تغييرات جوهرية داخل النظام التعليمى سواء من حيث شكل المؤسسة التعليمية ، أو نوعية العلاقات الاجتماعية بداخلها ، التى لم تخرج كثيرا عن علاقة السيطرة الأبوية فى الأسرة بين رب الأسرة وباقى أعضائها ، وبين الذكور والإناث ، والتى كانت هى بدورها نتاجا للعلاقات الاجتماعية بين الطبقتين وبين الحاكم والمحكوم ، قرب العائلة ، وناظر المدرسة ، وكبير العائلة ، كلها تتركس نمطا محددًا من العلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع ، والتى تعزز السيطرة والتوجيه من أعلى<sup>(٦٤)</sup>.

والدول النامية عامة - بما فيها الدول العربية - تتسم بالثنائية أو الأثلاثية الاقتصادية حيث تتمتع المدن والحضر بمقومات الاقتصاد الحديث ومكوناته ، وترزح القرى والأرياف تحت نير التخلف والتقليد نظرا لوجود العلاقات الاستغلالية بين المراكز والهوامش وبالتالي فإن التحديث أو التنمية الحضرية كانت تحظى بمركزية الاهتمام فى حين أن التنمية الريفية والزراعية لم تحتل إلا مكانا ثانويا ولم تحظ إلا بنصيب قليل من الاستثمار ، ولذا وجدنا هذه الصورة نفسها تنعكس على نظام التعليم العربى حيث ساد التعليم الحديث فى المدن ورزحت القرى والأرياف تحت وطأة التعليم التقليدى أو القديم<sup>(٦٥)</sup> .

ولما كان وجود الثنائية الاقتصادية هو نتيجة اتباع نموذج المركز والهامش ، فقد كان طبيعيا أن يودى مثل هذا النموذج فى النهاية إلى استغلال الموارد فى القرى والأرياف (الهامش) وهجرة القوى العاملة من المناطق الفقيرة إلى المدن والحضر (المركز) ، وفى مثل هذا الاقتصاد وبحكم تبعيته الخارجية ، فإن عملية الاستغلال والهجرة تأخذ دورة ثانية بين اقتصاد الدولة النامية واقتصاد الدولة المتقدمة فى الخارج . ولكى يكون التعليم لمينا مع خلفيته الاقتصادية وخداما مطيعا للهيكل والبناء الاقتصادى ، فقد كان طبيعيا أن يقوم بدور القوة الطاردة للموارد الذاتية للوطن العربى ، وبخاصة القوى البشرية ويعمل بذلك على هجرتها من الأرياف إلى المدن داخل القطر ، ومن المدن إلى الأقطار الخارجية والدول المتقدمة .

إن قوة الطرد لدى التعليم في الوطن العربي هي ظاهرة اجتماعية مركبة نتجت عن تلاقي قوى اقتصادية واجتماعية خارجية جانبية من ناحية ، تمثلت في درجة الرقي في مستوى المعيشة ومتوسط الدخل وفرص العمل في الدول المتقدمة ، وقوى اقتصادية داخلية واقعة من ناحية أخرى ، تمثلت في تننى نوعية الحياة ومستوى المعيشة ومتوسط الدخل وفرص العمل في الدول النامية . ولأن هذه القوى المتفاعلة لم تستطع أن تتقل أو تطرد كل أو معظم الموارد البشرية ، فإنها تركت وراءها ترسبات ربما كان خطرها أعظم شأنًا من خطر الفراغ الذي أحدثته هذه القوى المطرودة أو المهاجرة بعد نزوحها ، وذلك فيما خلفته من أثر نفسي على معظم القوى القابضة ، فتولد بذلك ما يسمى بالبطالة المقنعة بين العاملين ، والبطالة المثقفة وسط المتعلمين ، وبطالة الرفاهية وسط الأثرياء والموسرين (٦٦) .

وتشير معظم الوثائق المعنية بتقدير حجم مشكلة الأمية ، إلى أن خطر الأمية ما زال متفاقما رغم الجهود الطويلة التي بذلت وتبذل لمواجهتها حتى أصبحت هذه المشكلة عبئا يئوء به كاهل كل قطر عربي لقصور الإمكانيات البشرية والمادية والفنية عن التصدي لمصادرها ومظاهرها وأثارها ، فقد لوحظ زيادة عدد الأميين من خلال مسح الواقع العربي ، فضلا عن أن ذلك أعطى مؤشرين خطرين في الكم والكيف ، فحتى أواخر السبعينات كان ثلثا الأطفال العرب - على وجه التقريب - هم الذين يدخلون المدارس في حين بقى الثلث خارجها ، بالإضافة إلى أن الجهود لمحو الأمية لم تغط سوى ٢% فقط من مجموع الأميين في الوطن العربي حتى هذه الفترة . وفيما يتعلق بالكيف ، فإن أغلب الدول العربية ظلت طويلا تأخذ المنهاج التقليدي لتعليم الأميين ، أى أنها اتجهت إلى تعليم الكبار أبجدية القراءة والكتابة فقط ، وهو ما يعنى عدم الارتقاء لمسايرة متطلبات التقدم الحضارى الحديث وبخاصة التقدم التكنولوجى .

ورغم أن عدد الأميين فى العالم فى زيادة مستمرة حيث كان عدد الأشخاص الذين بلغوا الخمسين من العمر ويجهلون القراءة والكتابة ٧٣٥ مليوناً سنة ١٩٦٠ ، ارتفع عددهم إلى ٧٤٢ مليوناً سنة ١٩٧٠ ، ووصل - تقريبا - إلى ٨٤٣ عام ١٩٨٠ ، وذلك بدون النظر إلى نسبتهم بين السكان والتي انخفضت فى السنوات المشار إليها من ٣٩,٣% إلى ٣٢,٤% إلى ٢٨,٩% من عدد السكان الإجمالى ، وهو ما يعود إلى الجهود التي بذلت من جانب الدول لتجاوز معدلات النمو الديموجرافى وقصور التعليم الإلزامى ، رغم ذلك فإنه مما لا شك فيه أن صسورة الواقع العربى ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمية الاجتماعية أو الأمية الحضارية خاصة

وأن مشكلة الأمية في جميع أبعادها ليست قاصرة فقط على التعليم ، بل هي أساسا مشكلة ثقافية .

ومع ذلك فقد ظل المبدأ العام للقضاء على الأمية أسير منهجه الضيق المحصور في تعليم القراءة والكتابة دون أن يشمل بقية العناصر الأخرى وبخاصة الثقافة والاجتماعية ، ومن هنا فإن ارتباط مشكلة الأمية في الوطن العربي بمشكلات التخلف التي سادت معظم أقطار الوطن ، قد عكس أثره على كل مرفق من مرافق الحياة . ومهما يكن من أمر ، فإن نسبة الأمية في المجتمع العربي ما تزال كبيرة ، وهي أوسع انتشارا في المناطق الريفية من حيث المكان ، وأكثر بين الكبار في الزمان ، وهي في الناس أكبر وجودا بين النساء . وقد نهض ما كان يسمى بالجهاز العربي لمحو الأمية طوال فترة وجوده بدور بارز وبخاصة في مجال الدراسات والمعونات الفنية وحرص على أن يستنبط استراتيجية عربية تقوم على قراءة الواقع العربي وإمكاناته وقدراته البشرية والمادية من منظور قومي (٦٧) .

وليس هناك من يملك أن يضع تقديرا دقيقا لحجم ظاهرة الأمية ، عددا ونسبة في البلاد العربية على الإطلاق ، ذلك أن هذا التقدير ينبغي أن يعتمد على بيانات إحصائية دقيقة وموثوق بصحتها عن السكان والتعليم وفيما ترى ، أن مثل هذه البيانات غير متوافرة في البلاد العربية الآن ، وإن توافرت ، فهي غير دقيقة لتقادم العهد عليها ، وإن وجد الآن حصر شامل للأميين ، فإن التكهن بمجموعهم نسبة إلى السكان أمر صعب ، فلا يمكن أن نقارن عدد الأميين اليوم بعدد السكان في إحصاء تم منذ عشر سنوات أو أكثر ، وبالتالي تخرج إلينا كل حين نسبة الأميين لتبين لنا أنها في انخفاض دائم ، بينما هي في ازدياد دون أن ندري .

ومن هذا المنطلق تصبح معرفة حجم الأميين في الوطن العربي مشكلة تستعصى على الحل ، مشكلة أقرب إلى اللغز ، ذلك أن أي محاولة جادة لوضع تخطيط علمي مدروس لعلاج هذه الظاهرة ينبغي أن يستند على البيانات الإحصائية الدقيقة ، وهي كما أسلفنا غير موجودة ، وإن وجدت يلازمها علامة استفهام كبيرة ، فبعض الدول العربية يعتمد على إحصاءات السبعينات أو قبلها بقليل أو بعدها بقليل ، وبعضها لم يفكر في مثل هذه الإحصاءات ، وبعضها الثالث أجرى مثل هذا الحصر السكاني ولم يعلن نتائجه لأسباب لا يعلمها أحد ومن هنا يتعذر الوصول إلى نسبة حقيقية للأميين في كل قطر عربي ، وبالتالي في الوطن العربي (٦٨) .

## ١٠- هموم المرأة العربية :

إن الهموم الأساسية للغالبية العظمى من النساء في بلادنا العربية هموم تشترك فيها مع الرجل ، هموم لقمة الخبز ، والمسكن ، والملبس ، هموم الأمية ، وغياب الحرية والديمقراطية ، إنها باختصار هموم تخص المجتمع ككل ، ولكن وعينا بهذه الحقيقة يجب ألا يجعلنا ننسى أن للمرأة همومها الخاصة بها كامرأة ، وأن هذه الهموم قد لعبت دورا كبيرا في طرح عديد من القضايا الهامة في الفكر التربوي خاصة بتحرير المرأة وتعليمها .

ويصف باحث بالتفصيل التجارب الاجتماعية المختلفة التي يمر بها الشباب والفتيات في الوسط الفلاحي من مصر العليا ، إلا أن هذا النمط ينطبق على باقي سكان الإقليم ، على الأكل وسط الفلاحين. يرى باحثنا أن التمييز في المعاملة بين الصبيان والبنات ، كان يبدأ منذ الولادة ، فحين يولد صبي تم الفرحة وتقام الاحتفالات ، لا يحدث ذلك حين تولد بنت ، وحين كانت المرأة لا تتجرب صبيا ، فإنها قد تطلق . وفي الحقيقة أن هذا الاحتفاء الاجتماعي بولادة الصبي كان يدفع المرأة إلى الاهتمام بمتطلبات الصبي ، وذلك على حساب أخواته البنات ومنذ نعومة أظفارها ، فقد كان يفرض على البنت القيام بمهام ومسؤوليات خاصة ، فما أن تبلغ البنات حتى تلبس الحجاب ويطلب منها الاحتشام ، وما أن يبلغ الصبي السن نفسه حتى يعطى حرية أكثر، فهو يعفى من العمل المنزلي ويقضى وقته مع أصدقائه وفي الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة كانت الفتاة تترف وتترك منزل والدها لتسكن مع أهل زوجها حيث تبدأ دورة الحياة فتمارس دورها ( عروسا ) و( أما ) و( حماة ) و( جدة )<sup>(٦٩)</sup>.

ومع أنه من المعروف أن الإسلام يمنح المرأة حقها في التملك واقتسام ما يورثه والدها ، إلا أن هناك دراسات قليلة قامت ببحث العلاقة الفعلية والمتغيرة بين ملكية المرأة ومكانتها في العائلة . إحدى الدراسات الأثنية التي تركز على هذا الموضوع هي التي قام بها (ف- ماهر ) " المرأة والملكية في المغرب " ، فمن خلال مقارنته بين المرأة الريفية والمدنية أشار ماهر إلى علاقة بين الملكية ونسبة الطلاق ومكانة المرأة ، ففي الريف حيث كانت الملكية تتحصر بالأرض ، فإن المرأة لم تتل حصتها الشرعية من الإرث ، إلا أنها كانت تمنح حقوقا والتزامات عائلية ، وحتى بعد زواجها ومغادرتها قريتها ، فهذه الحقوق ( الحماية ، السكن مثلا) كانت تقلل من اعتماد المرأة الريفية اقتصاديا واجتماعيا على زوجها ، وهذا ما ساهم في ارتفاع نسبة الطلاق الحاصلة ضمن هذه المجموعة .

أما فى المدنية ، وحيث انحصرت الملكية فى رأس المال ، فإن المرأة لم تتل حصتها الشرعية من الإرث . وأضاف ماهر قاتلا أن استلام المرأة لخصتها كان يقطع ما بينها وبين عائلتها من صلات ، وهذا ما جعلها معتمدة على زوجها ، ولذا فإن الزواج كان يساعد على الاستقرار وسط أجواء الممتلكين ، وكما لا يتوقع المرء ، فإن أمن المرأة المدنية الاقتصادية والزوجى كان يكتسب على حساب استقلاليتها وحريتها . والمرأة المدنية كانت منزوية وتخضع لزوجها ويستتج ماهر أن المرأة عانت من أزمة خيار : إما الاستقلال النفسى الخاضع للسيطرة العشائرية وللفقر وللعمل الشاق ( المرأة الفلاحة ) أو الاهتمام المادى على حساب العزلة الاجتماعية والخضوع التام لسيطرة الرجل (٧٠) .

والحق أنه بسيطرة النظام الأبوى ، أصبح الرجل هو المعيل الأساسى ، وأصبح بقية أفراد العائلة عيالا مهما كانت درجة مشاركتها فى العمل ، ومهما كانت علاقات الإعالة والاعتماد متبادلة . وقد أخذ يطلق على الزوجة ألقابا تلفظ بالفخامة لكنها تعنى التحقير لأنها ملحقة بالرجل ( عقيلة ) و( قرينة ) ، فيما يشار إليه بالأفاظ ( رب الأسرة ) و ( بعل ) مما يوحى بالألوهية التى فرضها على أفراد الأسرة التى يفترض أن تتأثر وتتأخر وتتضامن وتتعاون . وعندما تتحول المرأة إلى ( قرينة ) و( عقيلة ) ، لا تعود تملك نفسها وخصوصيتها ولا حتى شرفها الذى أصبح شرف الرجل ، وبذلك أصبحت أسيرة الرجل ومفهومه لها على أنها للإنجاب وتربية الأولاد وتدبير شئون المنزل والسهر على تلبية حاجات زوجها والخضوع لأوامره والسعى لنيل رضاه بالطاعة ، والتناقص مع غيرها من النساء للحصول عليه ، وقد وجد نمر سرحان فى كتابه ( الحكاية الشعبية الفلسطينية ) الصادرة سنة ١٩٧٤ عن مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية أن المرأة تحاول الحصول على الرجل وتحقق أغراضها بواسطة الإغراء والمكر والخداع والدهاء ، وإنها لا تستطيع أن تعيش مستقلة عن الرجل ، ( الزواج سترة ) و" حتى لو كان للمرأة مصدر رزق كبير سواء أكان من ميراث أو سواء فإنها لا تستطيع أن تعيش مستقلة بسبب مسألة الشرف " . وتظهر هذه الحكايات أن " أنجح وسيلة لمعاملة المرأة وجعلها تسير سواء المسبيل ، ألا وهى الضرب والإذلال ، ومبعث ذلك اعتقاد شعبى واسع أن المرأة هى شئ " مما ملكت يمين الرجل " (٧١) .

ويؤكد الريمحى فى دراسة له عن المرأة الخليجية أن علاقات الزواج وعلاقة المرأة بالأسرة شهدت تغيرا فى الشكل وليس فى المضمون نتيجة الرغبة فى استمرار العلاقات الاجتماعية التقليدية لضبط التغير الاجتماعى ، فالعائلة والقرابة قويان من خلال علاقات

الزواج ، كذلك فإن الزواج ليس قضية شخصية خاصة بالرجل والمرأة ، يختار هو أو تختار هى من تريد نتيجة علاقات شخصية أو رومانسية ، الزواج هنا علاقة اجتماعية ، فيها ما يسمح به وما يمنع عنه ، إلى درجة تبلغ القسوة ، فصل الزوج عن الزوجة أو قتل أحدهما ! ولم يغير الوضع الاقتصادى الجديد ، ولا التعليم أو العمل - كثيرا من تلك المظاهر - فزواج ( الأصل ) من ( البيسرى ) - وهو الذى ليس له أباء وأجداد معروفون - أو العكس زواج محظور من المجتمع والأهل على السواء ، هذا الخطر له أسباب اقتصادية وسياسية - وهو بالتحديد الاحتفاظ بالثروة والسلطة لدى مالكيها .

ولقد استمرت هذه الظاهرة فى مجتمعات الخليج إلى وقت قريب ، وإن طرأت عليها بعض الاستثناءات . الزواج إذا عملية اجتماعية ( فالشيخ ) شيخ القبيلة أو الحاكم كان يستطيع أن يتزوج عددا لا حصر له من النساء لسببين : الأول : هو الإكثار من الأبناء- رمز السلطة والقوة ، والثانى ، هو الدخول فى علاقات مع القبائل والأسر الأخرى ، وذلك لحفظ وتقوية الولاءات السياسية والإررار بالسلطة . وإذا كانت الأسر ( الأصلية ) تسمح بالتزاوج فيما بينها وبين القبائل الأخرى ، لا يربط ذلك بالعلاقات الدموية القرابية ، فإن ( العشيرة ) الحاكمة تحرم زواج بناتها من خارج الأسرة حتى لو كانت تلك الأسرة لها علاقات تجارية أو سياسية معها (٧٢) .

وعلى الرغم من أن شكل الملكية فى المجتمع الخليجى قبل النفط ، أكثر بساطة من الشكل الحالى ، إلا أن المرأة لم تكن قادرة بالفعل على امتلاك أشياء خارج سلطة الرجل ، على الرغم مما يتيح لها التراث - نظريا - من حقوق للملكية والوراثة ، إلا أن هذه الحقوق النظرية فى المجتمعات الخليجية ظلت بعيدة عن التطبيق إلا فى حدود ضيقة . وفى المجتمع العربى الخليجى المعاصر ، ما زال الرجل بصورة مباشرة أو غير مباشرة هو الوصى على ملكية النساء ، ويعزز هذا الموقف العملى وجهة النظر القائلة إن عزل المرأة اجتماعيا وثقافيا هو الذى يجعلها حتى فى الحقوق المشروعة والمتفق عليها عاجزة عن ممارسة تلك الحقوق (٧٣) .

## ١١ - التناقضات التطبيقية :

من مظاهر التحول الرئيسية فى المجتمع العربى الحديث ، النزعة نحو المركزية السياسية والإدارية وقد بدأت تلك النزعة فى مصر على سبيل المثال ، مع ظهور السلالة

العلوية فى أوائل القرن التاسع عشر ، وهى شبيهة من هذا القبيل باتجاه السلطنة العثمانية نحو المركزية مع حركة الإصلاح وقبلها ، والتحرك العثماني هذا كان مؤثرا فى المجتمعات العربية إذ أن قسما كبيرا منها كان جزءا من تلك المملكة ، وكان أحد الأسباب للاتجاه المركزى فى القاهرة والأسكانة ، السعى من أجل الوقوف فى وجه التغلغل الأوربى ، بالإضافة إلى ضرورة التجاوب مع تطورات اقتصادية واجتماعية ، وقد أخذت المركزية هذه شكل إنشاء جيش مركزى دائم وسلك إدارى ويتقاضى أفرادها رواتب من خزانة الدولة (٧٤) .

ولقد رافق النزعة المركزية هذه ظواهر اقتصادية عززت من شأنها ، أهمها نمو التجارة الدولية فى منطقتنا نمو ملحوظا ابتداء من العقد الثانى للقرن التاسع عشر وقد أحدثت التجارة الدولية تطورا خطيرة فى المجتمعات العربية نخص منها بالنسبة لموضوعنا أمرين : الأول : ظهور طبقة اجتماعية جديدة هى ملاك الأراضى الزراعية وتجار الداخلى والاعتقاد الشائع أن طبقة الملاك والتجار هى فئة قديمة هو اعتقاد لا يتفق مع الواقع ، ذلك أن هذه الفئات قد ظهرت على أثر انتعاش التبادل السلمى بالنقد بعد أن انفتح سوق التجارة الخارجية واشتد الطلب على السلع الزراعية مما أضفى بدوره قيمة على الأرض الزراعية ، فأصبحت سلعة تشتري وتباع . والملاحظ أن قوانين ملكية الأراضى قد سنت فى القرن التاسع عشر وابتداء من الثلاثينيات ، ليس فى البلدان العربية فحسب ، بل فى معظم منطقة الشرق الأوسط ، استجابة لهذه التطورات ، وحيث هناك تعامل بالنقد نجد أيضا نزعة نحو تراكم رأس المال وظهور الرأسمالية وبالفعل سعى الوجهاء وموظفو الحكومات وغيرهم من المقتردين إلى حيازة الأراضى الزراعية بدافع الكسب .

أما الأثر الثانى الذى يعيننا هنا من جراء انتعاش السوق الداخلى وارتباطها بالتجارة الخارجية هو ازدياد التعامل بالنقد وفتح شهية الدولة عليه مما مكنها من تعزيز نزعتها المركزية ، وذلك يجعل الوظيفة العسكرية والإدارية وظائف مستتية يتقاضى شاغلها راتبا نقديا ، وبالطبع رافق ذلك توسع فى بناء المنظمة العسكرية والإدارة ، وأصبحت الضرائب على الزراعة تجبى بالنقد ، كما كان الأمر عليه إلى درجة كبرى فيما سبق .

ونتيجة لهذه التطورات الجديدة ، تنوعت الفئات الوظيفية فى المجتمع ، أى نشوء فئات أو طبقات جديدة ، وبالفعل ظهر الملاك وتجار الداخلى فى المدن الريفية الإقليمية والعسكريين والإداريين فى المدينة العاصمة . ولما كانت هذه الفئات الأربع ذات قدرات ومهارات اقتصادية وسياسية وإدارية ميزتها عن غيرها وأعطتها مستوى معيشة مرتفع

وأسلوب فى الملوك الاجتماعى خاص بها فإننا ندرجها هنا مجملة كطبقة اجتماعية واحدة يمكن أن نطلق عليها تسمية : طبقة الذوات ، وحسب ما هو معروف فى الاستعمال ، ويشكل هؤلاء الذوات ، الطبقة العليا فى المجتمع العربى وتربط علاقاتهم ومصالحهم إلى درجة ملحوظة (٧٥) .

أما الفلاحون ، فقد كانوا يشكلون جزءا من تاريخ التحول الاجتماعى والاقتصادى فقط ، إذ أنهم ظلوا خارج مواقع النفوذ السياسى ، وهم الفئة الضعيفة التى جنت عليها التطورات الاقتصادية السوقية فحولتها إلى جماعة أفرادها أشبه بالعمال الأجورين كشركاء ومستأجرين للأرض يحرمهم الملاك والتجار والدولة من كل ما زاد من الإنتاج عن مستوى الكفاف (٧٦) .

والدارس للنظام الطبقي عبر القرن التاسع عشر وحتى الثلث الثانى من القرن العشرين يستطيع أن يلمس شيوع علاقات الاستغلال والسيطرة فى المجتمع العربى ومؤسساته ومنظماته وتتصف بها علاقات طبقة بطبقة ، والرجل بالمرأة ، والحاكم بالمحكوم ، والرئيس بالمرؤوس ، ورب العمل بالعامل ، والمتملك بالفلاح ، والمستخدم بالخادمة ، والأب بالأبناء والبنات ، والضابط بالمعسكرى ، والمدير بالموظف ، والمعلم بالتلميذ ، والكبير بالصغير ، والقوى بالضعيف والضعيف بالأضعف ، والأمة القوية بالأمة الضعيفة .. الخ (٧٧) .

أن النظام الطبقي الهرمى الذى ساد المجتمع العربى ، ساهد عدد من العلاقات فى مختلف المجالات يمكن أن تشير إلى بعضها فيما يلى (٧٨) .

أ- الاستغلال ، الذى لم يحد من تفاقمه سوى ضوابط قليلة واهية ، فى الوقت الذى سوغته من ناحية معاكسة معتقدات وترتيبات بنوية عدة ، فنعمت القلة بالثروة والنفوذ والجاه ، بينما أخذت الغالبية من الشعب تتحول إلى جماعات تعسة فى صلب حياتها ، تمارس على بعضها البعض ما يمارس عليها .

ب- السلطوية ، التى تقوم على القهر والإذلال ، فى شتى نواحي الحياة . إن الكادح المسحوق والمغلوب على أمره لا يختلف عن الفتاة التى يجبرها أهلها على الزواج من رجل لا تحبه ، وكلاهما لا يختلف عن الطفل الذى يصفعه والده ، والوالد الذى يصفعه المحتل أمام أولاده ، والمرؤوس الذى يتكلم بعكس ما يحس .

ح- التفريغ الناتج عن الاستغلال والسلطوية والفراغ المعنوي مما يجعل الشعب وخصوصا الكادحين والنساء والصغار والخدم والموظفين ، إلى جماعات عاجزة تعسة فى صلب حياتها.

د- العدائية : التى تقوم على الحسد والنفاق والتفاخر والتنافس والتفجع والتريف وكل عدائية تسمى نفسها دفاعا عن النفس وخيرها اعتداء عليها .

هـ- الفقر : الذى يجبر الفقر ، والعنف الذى يولد عنفا مضادا والإذلال الذى يقود إلى مزيد من الإذلال .

و- التعصب الذى تبديه الجماعات المتحكمة ضد الجماعات المحكومة فتسود الثقافة العامة أيديولوجية متكاملة تبرر التحكم .

وعندما تعاضم دور النفط فى المجتمعات النفطية العربية ، برزت المؤشرات التالية بالنسبة للأوضاع الطبقيّة فى هذه المجتمعات (٧٩) :

- تدعمت البورجوازية التجارية وازدادت سيطرتها وقيادتها للحركة الاجتماعية السيماسية فكرا وموقفا ، حيث نوع البترول وعظم من مصادر دخلها ، وساعد على إيجاد جماعات طبقية أخريات تدور فى فلكها ، ولا تند عن إطار مصالحها ، فالأساس أن يكون الشخص تاجرا ، أو بيروقراطيا وتاجرا ، أو تكنوقراطيا وتاجرا . هذا فيما يتعلق بالمحليين ، وتعنى سطوة هذه الطبقة ، تدعيم قيم بعينها وصور وعى اجتماعى تترتب على سطوتها .

- ونظرا لسيادة هذه الطبقة ، وما يترتب على طبيعة نشاطها وعملها ، وتصوراتها للتنمية والإنتاج فإننا نواجه بعدد من الظواهر الهامة والمؤثرة فى البناء الاجتماعى وانعكاساته على الشخصية وتنميتها ، فهى أولاً تحول دون نمو الجماعات الطبقيّة العمالية ، المحلية لا بصوغ تشريعات ولوائح بعينها فحسب وإنما أيضا وثائيا باستيراد العمالة. وفى رحلة الاستيراد هذه ، يكون التركيز على العامل الأرخص ، الأكل تكلفة ، ما دام الربح هو مسمى هذه الطبقة . ومثل هذه التوجهات ، يمكن أن تفسر لنا التوجه الخليجى نحو العمالة غير العربية ، أعنى الآسيوية تخصيصا لكونها أقل تكلفة ، ولكونها متقلبة الثقافة مما يحدد نطاق التفاعلات الاجتماعية ، ولأنها أيضا يمكن أن تحقق توازنات مرغوبة ، وهى ثالثا، تصوغ رأيا عاما ضد العمل اليدوى والحرفى ، والمنتج بصفة عامة .

- ومع كل هذا فإن الأمر لم يمنع بحكم القوانين النوعية لتطور المجتمعات الإنسانية ، وجود جماعات طبقية عمالية ، بدأت تشكل وتشكل بعض تنظيماتها ، التي وإن كانت لا تزال في مرحلة جنينية ، إلا أنها أتاحت بعض فرص الممارسة .

- ولهذا يمكن افتراض أنه وإن كان البترول قد ساعد على تحسين الخدمات الاجتماعية ، إلا أنه لم يطور كفيها العلاقات الاجتماعية التمازيرية (٨٠) .

## ١٢ - التخلف الاقتصادي

الأمر الثابت هو أن المنطقة العربية - ومنطقة الشرق الأوسط عموماً - كانت قد دخلت مرحلة الركود الطويل على الصعيد الاقتصادي على الأقل بدءاً من بداية القرن السادس عشر ، وقد تمثل هذا الركود في العجز عن تطوير الإنتاج الزراعي بل تدهوره ، بما يرتبط بذلك من انخفاض مطلق في عدد السكان ، والعجز عن مقاومة الأوبئة والمجاعات الواسعة النطاق ، والعجز عن إحداث تطوير تقني في مجال الإنتاج الحرفي ، ونضوب التجارة - الدولية والداخلية كمصدر أو قناة لتعبئة الفائض الاقتصادي ، وتدهور مستويات المعيشة عموماً . وأفضل تعريف للركود أو التخلف الذي عاينه الوطن العربي طوال القرون الثلاثة : السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر هو وقف تطور القوى المنتجة ووسائل الإنتاج وتدهورها أو تأكلها شاملاً ذلك نظام الري ونوعية الأرض الزراعية والإنتاج الحرفي ، ونظام المواصلات ومعاهد التعلم .. أو ما يمكن تسميته عموماً بالبناء التحتية Infrastructure ، وعندما نقول أن المنطقة العربية قد بدأت مرحلة الركود الطويلة مع بداية القرن السادس عشر ( وهو ما يتفق تقريباً مع الغزو العثماني للمنطقة ) فإننا نقصد بذلك لا مجرد تدهور المنطقة العربية ومركزها الاقتصادي بالنسبة للتصاعد السريع لمنزلة ومركز أوروبا الاقتصادي والسياسي ، بل أيضاً بالنسبة للإنجازات التي كانت قد تحققت في المنطقة في مراحل سابقة على القرن السادس عشر (٨١) .

وتمثل تجربة محمد علي المحاولة الأولى في الوطن العربي لكسر نمط الإقطاع العسكري العثماني والقيام بتطور اقتصادي مستقل كان بإمكانه إحداث ثورة صناعية مبكرة في المنطقة ، وللقيام بتطور اقتصادي مستقل كان بإمكانه إحداث ثورة صناعية مبكرة في المنطقة ، ولكن عدم وجود طبقات قادرة على حماية المكاسب الاقتصادية التي حققتها الثورة الاقتصادية في عهد محمد علي ، مكن من ضرب هذه التجربة المستقلة في التنمية بسهولة

ويسر من قبل القوى الأوروبية المتحالفة مع السلطة العثمانية ، بإخفاق النظام فى تطوير الملكية الخاصة مع رسمة الاقتصاد ، وعدم نضوج حركة فلاحية أو عمالية فى هذا الوقت ( فالكل كانوا عبارة عن عاملين لدى الدولة أو محمد على شخصيا ) حكم على التجربة بالانهيار مع الهزيمة العسكرية التى منى بها (٨٢) .

ومع سقوط نظام محمد على ، زالت العقبة الأخيرة أمام الإمبريالية الغربية فى اختراق المنطقة الذى بدأ بالتنازلات التركية ، وفرضت قواعد ما يسمى بالتجارة الحرة ، مما أدى إلى انهيار الاحتكارات الصناعية التى أقامها محمد على ، وتحولت المنطقة بالأساس إلى مورد مواد زراعية أولية وتدعم النمط الاقتصادى المعروف باسم ( تصدير السلع الأولية ) لمدة قرن أو أكثر من الزمان ، حتى الستينيات من القرن العشرين ، ويطلق البعض على هذه الفترة فترة سيادة النظام الرأسمالى فى المنطقة ، ولكن نلاحظ أن الاستعمار الغربى لم يكسر سيطرة النمق السياسى ( أو سيطرة الدولة ) على مسار النمو الاقتصادى ، فدخل القوى الأوروبية الرأسمالية إلى المنطقة العربية كان من الممكن أن يكسر هذا الإطار لو أنها سعت فعلا لرسمة الاقتصاد العربى ، ولكن تمت الرسمة فى إطار العلاقات الاجتماعية المتخلفة المتوارثة عن النظام العثمانى والنظم المملوكية ، وهذه نتيجة طبيعية لأمرين يتعلقان بكيفية دخول الإمبريالية العالمية للمنطقة العربية (٨٣) .

الأول : أن الاعتماد على النظام العسكري والسياسى كمنسق مهمين على الاقتصاد مكن الإمبريالية من استخراج الفائض الاقتصادى بطريقة مباشرة ، دون اللجوء إلى مساومات مع الفلاحين والعمال ، ودون الحاجة إلى إجراءات قانونية معقدة ، فالقوة المجردة كانت السبيل المسهل للسيطرة على الاقتصاديات العربية مباشرة ، وفى هذا تحالفت قوى الإقطاع العربية مع القوى الأوروبية فى قهر الشعوب العربية .

الثانى : اتضح للإمبريالية الأوروبية أنه من الممكن رسمة الزراعة والقطاعات الاستخراجية بأقل التكاليف بالإبقاء على العلاقات الاجتماعية البالية ، القائمة على سيطرة الإقطاعيين على جمهرة الفلاحين ، فاستمرار سلطة الإقطاعيين التقليدية على سبيل المثال ، مكنت من رسمة الزراعة ( أى تحويل التعامل من صورة عينية إلى صورة نقدية ) دون تحديث وسائل الإنتاج ، واستخدمت علاقات الإقطاع التقليدية فى استخلاص أكبر فائض من جمهرة الفلاحين والإبقاء على مستوى معيشى لهم يتذبذب حول مستوى الكفاف ... كما أن استمرار النظام الحرفى والبدائى فى تلبية رغبات الجماهير الشعبية ، مكن من استمرار

انخفاض الأجور للعمال الزراعيين والعدد المحدود من العمال القانتين على إعداد المواد الأولية للشحن والنقل للسوق الخارجى .

أما بدءاً من النصف الثانى من القرن العشرين وحتى الآن ، فإننا - إجمالاً ومع التقريب - بإلقاء نظرة سريعة على خريطة توزيع القوى المنتجة فى العالم العربى ، نجد أن أكثر من نصف الأراضى القابلة للزراعة تركز فى أربع دول عربية هى السودان والمغرب ، والجزائر وسوريا ، وبإضافة العراق تصبح الدول الخمس تمثل ٦٨% من جملة المساحة الزراعية ، وكذلك الشأن فى تفاوت توزيع الخدمات الأساسية والثروات المعدنية بين بلدان العالم العربى ، ولعل النفط ، يشكل المثال الصارخ لمدى التوزيع المتفاوت للموارد الطبيعية فيما بين الأقطار العربية (٨٤) .

ويبلغ التفاوت أشده فيما يتعلق بتوزيع القوى المنتجة البشرية ، إذ يتضح من دراسات توزيع السكان على مستوى العالم العربى أن ثلاث دول عربية فقط هى مصر والمغرب والعراق تضم نصف سكان المنطقة العربية ، وأن عشر دول عربية تتركز فيها نسبة ٩١% من الموارد البشرية ، بينما يتوزع التسعة فى المائة الباقية من جملة سكان المنطقة العربية على العشر دول الأخرى .

أما فيما يتعلق بطبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة ، يلاحظ أن هيكل الصناعة العربية ( على ضعفه ) يتصف بغلبة الصناعات الاستهلاكية حيث مثلت ٦١% مقابل ٣٩% للصناعات الوسيطة والرأسمالية (٨٥) .

ولابد أن يكون لتفاوت توزيع الموارد الطبيعية والقوى الإنتاجية وتفاوت مستويات نموها تفاوت مستويات الدخل القومى والفردى بين الأقطار العربية المختلفة ولا سيما بعد الطفرة الأخيرة فى ( عوائد النفط ) . وتشير البيانات التى توافرت عن التطورات الاقتصادية فى البلاد العربية خلال الفترة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٧٤ - مثلاً - إلى حدوث تفاوت كبير فى معدلات النمو التى تم تحقيقها خلال هذه الفترة مع ميل واضح لزيادة معدلات النمو فى البلاد النفطية عنها فى البلاد غير النفطية خلال الفترة من ٦٠-١٩٦٥ ، فقد أصبح معدل نمو المجموعة النفطية ٤,٥ مرة معدل نمو المجموعة غير النفطية خلال الفترة ٧٠/١٩٧٤ .

وبينما كان الناتج القومى الإجمالى للمجموعة النفطية هو نحو ٠,٨ مرة من دخل المجموعة غير النفطية سنة ١٩٦٠ ، فقد أصبح يساوى ٢,٢ مرة من الناتج المحلى الإجمالى للمجموعة غير النفطية فى سنة ١٩٧٤<sup>(٨٦)</sup> ، وهو الاتجاه الذى ظل مستمرا.

وقد انعكس تعاضم ( الفروق الداخلية ) بين البلدان العربية على العديد من ظواهر السلوك الاقتصادى مما أدى إلى تغذية وتعميق الفروق بين ( أنماط النمو ) و ( أنماط الاستهلاك ) و ( أنماط الاستثمار ) و ( أنماط التبادل الخارجى ) السائدة فى الأقطار العربية المختلفة .

فإذا أخذنا جملة العالم العربى فى العقود القليلة الماضية فسوف نجد بعض المؤشرات التى جعلت الاقتصاد العربى يندرج تحت مظلة التخلف الاقتصادى ، نذكر منها<sup>(٨٧)</sup> :

- عدم تحقيق الأهداف النهائية المتوخاة من التنمية الاقتصادية كاملة ، فإذا كانت هذه الأهداف تتمثل فى رفع مستوى الإنتاج وخفض تكلفته كأساس لزيادة الدخل القومى ، وبالتالي زيادة نصيب الفرد فى هذا الدخل ، فإنه لا يمكن القول بأن هذه الأهداف تتحقق بالكامل ، فيما عدا الزيادة التى تنجم عن ارتفاع الأسعار والتضخم بصورة عامة ، أو التى تنجم عن استثمارات البترول أو ارتفاع أسعاره ، أو الكثف عن بعض الثروات الطبيعية الدقيقة ، وهذه كلها عوامل لا تنشأ عن الجهود المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية .

- بطء معدلات نمو الخدمات ، فما ينفذ قليل لم يحقق تطلعات الشعب إلى سد حاجاته الأساسية ، فضلا عن الحاجات الأخرى التى تتطور بتطور العمران البشرى والتقدم الحضارى .

- ضآلة جدوى الكثير من التشريعات ، ذلك أن الوقائع أثبتت أن الكثير من المشروعات التى نفذت لم تأت بعائد اقتصادى يذكر بالنسبة إلى المبالغ الكبيرة التى أنفقت عليها بسبب نقص الدراسة ، كما أنه تم تنفيذ كثير من التشريعات التى نعرف سلفا أن عائدها الاقتصادى بل الاجتماعى ضعيف جدا مأخوذين بعوامل لا صلة لها بالفاعلية ، وبصورة خاصة بأعراض الدعاية للعهود والحكام ، فسلطنا عليها من الأتوار البراقة ، ما جعل تنفيذها أملا للجهامير ، ولما نفذت ، روى أنها لم تكن أفضل ما كان يمكن أن ينفذ بالوسائل المتاحة<sup>(٨٨)</sup> .

- بطء تنفيذ المشروعات الاقتصادية : وإذا كان أمر يتصل بتشغيل المشروعات الاقتصادية ، فالكثيرون يعرفون أن هذه المشاريع تتلأأ لسبب أو لأخر ، فتارة نقص الفنيين أو نقص المواد الأولية ، وتارة أخرى نقص قطع التبدال ، بل كثيرا ما يكون السبب تخلف المنتج من حيث النوع وارتفاع تكلفته وسوء الرقابة عليه وغير ذلك .

- إهمال تنمية المواطن العربى ، وإذا كان الأمر أخيرا متصلا بتنمية المواطن العربى ، وهو البداية والنهاية والهدف والوسيلة ، فإنه لمن المؤسف القول بأن نسبة كبيرة من الشعب استمرت تعيش فى عقلية التخلف ضحية الأوهام والدجل والجهل والامية والمرض .

ونتيجة لذلك ، فإن التقدم الذى يحقق فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وإن بدا شيئا له قيمته بالمقياس الجامد ، أى بمقارنة الأرقام مع بعضها انطلاقا من سنة أساسية ثابتة ، فإنه يصبح رقما ضعيفا أو ربما ناقها ، إذا ما قيس بالمقياس المتحرك الذى يأخذ بعين الاعتبار عامل زيادة السكان وبصورة خاصة عامل الفجوة الحضارية التى تفصلنا عن العالم المتقدم .

### ١٣ - التسلطية :

لكى نبحث عن مدى فعالية الديمقراطية فى الوطن العربى وممارساتها ، فلا بد من النظر فى الظروف التاريخية الخاصة به ، فقد جاءت الديمقراطية فى الغرب نتيجة تطور تاريخى طويل نمجته صراعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيدولوجية تعارضت فيها الطبقة الإقطاعية والملكية المطلقة من جهة ، والبورجوازية ووراءها الشعب بأجمعه من الجهة الأخرى خلال مرحلة أولى ، ثم السلطة البورجوازية من جهة والطبقة العاملة المنظمة من الجهة الأخرى فى المرحلة التالية بعد انتصار البورجوازية على الإقطاعية<sup>(٨٩)</sup> .

وهذه الظروف مختلفة تماما عن ظهور وتنمية الرأسمالية فى أطراف النظام الاقتصادى العالمى التى ينتمى الوطن العربى إليها ، فهنا ظهرت الرأسمالية نتيجة تاريخية لا لصراع داخلى أصلى بل نتيجة عدوان خارجى وإخضاع المجتمع لاحتياجات التراكم الرأسمالى فى المراكز المسيطرة . وقد أدت هذه الاحتياجات إلى تحالف طبقى بين الرأسمال الأجنبى المسيطر من جهة والطبقات الحاكمة المحلية الرجعية من الجهة الأخرى ، وهذا الأمر الجوهري وقف حاضرا فى طريق نضوج الوعى الديمقراطى ومنع ازدهار المعارك

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البعيدة عن الحكم ، كما كان الأمر من خلال السيطرة ، وهذه الفئة الثانية من البورجوازية فى العالم الثالث الذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بذل الجهود لفرض نفسه داخل النظام الاقتصادى العالمى ، وهنا واجه مصالح رأسمالية تفوق قدرته وهى الرأسمال الاحتكارى الدولى ، فكانت هذه البورجوازية تتطلع دائما إلى التفاهم مع الرأسمال العالمى المسيطر ، فعمل هذا الأمر ضد المصالح الشعبية المحلية إذ أن هامش الاستقلال الذاتى والمبادرة الذى يمكن لهذه أن تتمتع به داخل النظام الدولى يتوسع كلما خفت سيطرة هذه البورجوازية على الجماهير الشعبية فى الداخل (١٠) .

ومن هنا عرف العالم العربى منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى وقت قريب نمطين من نظم الحكم شاع أحدهما فى بعض البلدان والآخر فى بلدان أخرى .. لأطول الوقت وإنما فترات تاريخية هامة .

النمط الأول ، هو الشمولى الذى اتجه إلى السيطرة على كافة المجالات المؤسسية ، واحتكرت القوة السياسية فيه نخبة تولت قمع كل المنافسين لها ، والنظام السياسى فيه كانت له أسبقية على كل النظم والمؤسسات الأخرى ، ولم يسمح بأن تقوم منظمات مستقلة حتى ولو كانت غير سياسية ، فكل وحدة اجتماعية كان ينبغى عليها أن تتدخل فى ظل الجهاز الحكومى ، وكافة المؤسسات التى وجدت لم تمارس أنشطتها وفقا للأسس التى قامت عليها ، وإنما بناء على ( التوجيهات ) القائمة من النظام السياسى ، والموظفون الاقتصاديون كانوا يعملون حسب ما تمليه عليهم الدولة والحزب من أوامر وتوجيهات وحتى المؤسسات الدينية أصبحت تابعة للمؤسسات السياسية (١١) .

أما النمط الثانى ، فهى النمط التسلطى ، وفى مثل هذا النمط وجدنا قمعاً للمعارضة المنظمة والنقد العام ، وفى الوقت الذى يشجع فيه المجتمع الليبرالى استقلالية المنظمات والمؤسسات ، فإن النظام التسلطى حرص على أن يحد من حركة ونشاط هذه المؤسسات ولكنه كان يحرص على عدم السيطرة عليها بالكامل .

وإذا كان النظام الشمولى قد حرص على قمع كل صور الصراع بين مكونات البناء الاجتماعى ، فإن النظام التسلطى حاصر هذه الصراعات بغير أن يقضى عليها كلية .

وقد حرص النظام التسلطى على أن يعبئ المواطن لتحقيق أهدافه السياسية ، ولكنه لم يبلغ التفارقة بين المجال العام والمجال الخاص. وإذا كانت النخبة السياسية فيه قد احتكرت القوة السياسية ، إلا أنه كان يشرك المنظمات والمؤسسات الاجتماعية القوة الاجتماعية ، وبالتالي فإن هذا النمط لم يستبعد الصراع بين مختلف المؤسسات داخله (١٢) .

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تجمعت عوامل عدة لتشكل (عقبات) و(حواجز) أما القيم الديمقراطية وممارساتها يمكن إجمالها فيما يأتى: (١٣)

أ- إن علاقات التبعية التى ربطت كثيرا من الأنظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية ، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا سيما فى المجال الاقتصادى والمالى قد أدت إلى نفوذ سياسى متعاطم لهذه القوى وصل فى كثير من الأحيان إلى تشكيل القرار السياسى فى هذه الأقطار ، إضافة إلى التواجد المباشر لهذه القوى الدولية فى المنطقة العربية سواء عن طريق القواعد أو الخبراء .. الخ . كذلك فإن استمرار الصراع - الإسرائيلى والرجحان المستمر لإسرائيل فيه ، والتصور الخاطئ المتزايد الذى وضع مفاتيح حل هذا الصراع فى يد الولايات المتحدة التى يعرف الجميع أنها الشريك الأكبر لإسرائيل ، إن هذا كله أفرز تأثيره على أشكال نظم الحكم وأسلوب إدارته ، ووضع سلطات هذه النظم من البداية فى موضع تعارض مع الإرادة الشعبية فى هذه الأقطار ، وبكلمة ، فإنه كان يعطل العملية الديمقراطية فيها.

ب- أن الأوضاع الطبقيّة والملاقات الاجتماعية اللامتكافئة وغير العادلة التى سادت معظم أقطار الوطن العربى ، جعلت الأشكال والممارسات السياسية المطبقة فى هذا الجزء أو ذلك والتى نسبت دائما إلى الديمقراطية ، بغض النظر عن المدرسة الأيديولوجية ، مبتورة الصلة بالمعنى الحقيقى للديمقراطية وتحولها إلى أشكال مزيفة تخدم الطبقات والقوى المسيطرة فى النظام .

ج- أن حالة التخلف الاجتماعى والثقافى وسيادة الأمية فى معظم أقطار الوطن العربى وبالذات لدى الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين ، قدمت أرضية خصبة لأزمة الديمقراطية لأن هذه الحالة جعلت مواء الشعب العربى خارج العملية السياسية وسهلت على القوى الحاكمة عملية ترقيف الديمقراطية .

## الهوامش

- (١) محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق العربي ، القاهرة ، الأجلو المصرية ، د.ت ، ص ١٤٢ .
- (٢) المرجع السابق . ص ١٤٣ .
- (٣) المرجع السابق . ص ١٤٤ .
- (٤) أبو الفتوح رضوان : القومية العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، ١٩٦٨ ، ص ٥٠ .
- (٥) المرجع السابق . ص ٥١ .
- (٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى : أصول التاريخ العثماني ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٢ ، ص ٢٥٢ .
- (٧) المرجع السابق . ص ٢٥٣ .
- (٨) المرجع السابق . ص ٢٦٥ .
- (٩) محمود كامل : الدولة العربية الكبرى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٤٢٦ .
- (١٠) صلاح العقاد : الاستعمار فى الخليج الفارسى ، القاهرة ، الأجلو المصرية ، سلسلة الألف كتاب (١٢١) ، ١٩٥٦ ، ص ١٦-١٧ .
- (١١) عبد المالك خلف التميمي : الامتيطان الأجنبي فى الوطن العبي ، مرجع سابق ، ص ١٥
- (١٢) المرجع السابق . ص ١٦ .
- (١٣) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣ ، ص ٢٤٣ .
- (١٤) المرجع السابق . ص ٢٦٨ .
- (١٥) صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر . القاهرة ، الأجلو المصرية ، ١٩٧٠ ، ص ٥
- (١٦) المرجع السابق . ص ١٨٩، ١٩٠ .
- (١٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والشرق العربى ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، يصدرها المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، أبريل سنة ١٩٧٨ ، ص ٨
- (١٨) المرجع السابق ، ص ٨ .

- (١٩) أمين عبد الله محمود : مشاريع الاستيطان اليهودى منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، سلسلة عالم المعرفة (٧٤) ، الكويت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦ .
- (٢٠) المرجع السابق . ص ٢٨ .
- (٢١) عودة بطرس عودة : القضية الفلسطينية فى الواقع العربى ، القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٠ ، ص ٣١٥ .
- (٢٢) خيرية قاسمية : النشاط الصهيونى فى الشرق العربى وصداه : ١٩٠٨ - ١٩١٨ ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ١٩٧٣ ، ص ٣٥ .
- (٢٣) عطا صالح زهرة : الثقافة العربية والتحدى الصهيونى فى الأرض المحتلة ، مجلة شئون عربية ، تونس ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، نوفمبر / ديسمبر ١٩٨٣ ، العدد ٣٣ / ٣٤ ، ص ١٤٨ .
- (٢٤) حسام الخطيب : الأرض المحتلة فى خضم المواجهة الثقافية ، فى المرجع السابق ، ص ١٦٩ .
- (٢٥) ثورة العرب ، مقدماتها - أسبابها - نتائجها ، بقلم أحد أعضاء الجمعيات العربية ، طبع فى مطبعة فى مصر فى ديسمبر ١٩١٦ ، ص ١٩٤ .
- (٢٦) سعيد إسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٢ ، ص ٤٥٢ .
- (٢٧) المرجع السابق . ص ٥٨٢ .
- (٢٨) المرجع السابق . ص ٦٢١ .
- (٢٩) ر.ك كارانجيا : كيف نجح عبد الناصر ، تعريب خيرى حماد ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٤ ، ص ١٧٣ .
- (٣٠) صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر . ص ١٥ .
- (٣١) المرجع السابق . ص ٤٠ .
- (٣٢) المرجع السابق . ص ١٩٢ .
- (٣٣) علاء الفاسى : الحركات الاستقلالية فى المغرب العربى ، مطبعة الرسالة بالقاهرة ١٩٨٤ ، صفحات متفرقة .
- (٣٤) عبد المالك خلف التميمى : بعض قضايا الحركة الوطنية فى الخليج العربى ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٦١ / مارس ١٩٨٤ ، ص ٢٥ .
- (٣٥) عودة بطرس عودة ، ص ٥٢٣ .

- (٣٦) المرجع السابق . ص ٥٢٤ .
- (٣٧) صلاح العقاد ، المشرق العربي المعاصر ، ص ٢٥ .
- (٣٨) المرجع السابق . ص ٢٦ .
- (٣٩) محمود كامل : الدولة العربية الكبرى ، ص ٤٦٦ .
- (٤٠) عبد المالك التميمي : قضايا الحركة الوطنية فى الخليج العربى ، ص ٢٦ .
- (٤١) أبو الفتوح رضوان : القومية العربية .
- (٤٢) حسن نافعة : الدور السياسى للجامعة العربية فى استقلال بعض الأقطار العربية وفى القضية الفلسطينية ، مجلة المستقبل العربى ، الأعداد ٤٢/٤٣/٤٤ لعام ١٩٨٢ ، ص ١٢٥ .
- (٤٣) المرجع السابق . نفس الصفحة .
- (٤٤) محمود رياض : حول تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فى القومية العربية فى الفكر والممارسة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٤٢٢ .
- (٤٥) المرجع السابق . ص ٤٢٤ .
- (٤٦) المرجع السابق . ص ٤٢٥ .
- (٤٧) جميل مطر وزميله : النظام الاقليمية العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ١٠٠ .
- (٤٨) عبد المالك خلف التميمي : الخليج العربى : دراسة فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الثانى ، السنة التاسعة ، يونيه ١٩٨١ ، ص ٢٤ .
- (٤٩) محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة (١٦) ، أبريل ١٩٧٩ ، ص ٧٩ .
- (٥٠) المرجع السابق . ص ٨٠ .
- (٥١) أحمد يوسف أحمد : تأثير النفط على العلاقات السياسية العربية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ ، ص ٦٠ .
- (٥٢) المرجع السابق . نفس الصفحة .
- (٥٣) محمود عبد الفضيل : النفط والوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص ٨٥ .

- (٥٤) عبد الباسط عبد المعطى : التوظيف الاجتماعى للبترول وديناميات الشخصية العربية فى البترول والتغير الاجتماعى ، الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ، ١٩٨١ ، ص ٥١٤ .
- (٥٥) المرجع السابق . ص ٥١٦ .
- (٥٦) قسم دراسات العلوم المتكاملة : معالم تجربة العرب مع التكنولوجيا فى التاريخ ، مجلة الفكر العربى ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، العدد السابع ، ديسمبر ١٩٧٨ ، ص ١٥١ .
- (٥٧) المرجع السابق . ص ١٥٢ .
- (٥٨) محمد رضا محرم : ترشيد الفهم العربى لنقل التكنولوجيا ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٧٤ / أبريل ١٩٨٥ ، ص ١١٢ .
- (٥٩) محمد عبد الشفيق عيسى : التبعية التكنولوجية فى الوطن العربى : المفهوم العام والتطبيق العملى . مجلة المستقبل العربى ، العدد ٦١ ، مارس ١٩٨٤ ، ص ٨٣ .
- (٦٠) نادية الشيشينى : نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية فى الدول النامية . مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الرابع ، المجلد الحادى عشر ، ديسمبر ١٩٨٣ ، ص ٧٨ .
- (٦١) المرجع السابق . ص ٧٩ .
- (٦٢) حامد عمار : البترول وتطور التعليم فى الوطن العربى فى (البترول والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى) مرجع سابق ، ص ٤٢٠ .
- (٦٣) المرجع السابق . ص ٤٢١ .
- (٦٤) عبد الباسط عبد المعطى : التعليم وتزيف الوعى الاجتماعى . مجلة العلوم الاجتماعية الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الرابع ، المجلد ١٢ / ١٩٨٤ ، ص ٥٨ .
- (٦٥) محمود أحمد موسى : خلفيات النظام التعليمى العربى وفلسفته . مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، الأعداد ٤٢-٤٣-٤٤ / ١٩٨٢ ، ص ١٥ .
- (٦٦) المرجع السابق . نفس الصفحة .
- (٦٧) محمد على المداح : مشكلة الأمية ومستقبل التنمية فى الوطن العربى ، مجلة قضايا عربية ، بيروت ، المنة السابعة ، العدد الثامن ، أغسطس ١٩٨٠ ، ص ١٣٣ .
- (٦٨) سيد عبد العال : الوجود العربى ، وتحدى الأمية ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٢ يوليو ١٩٧٨ ، ص ٩٥ .

- (٦٩) أمل رسام : نحو إطار عمل نظري لدراسة المرأة فى العالم العربى ، مجلة شنونون عربية ، تونس ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ١١١ .
- (٧٠) المرجع السابق . ص ١٢١ .
- (٧١) حلیم بركات : النظام الاجتماعى ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٦٤ .
- (٧٢) محمد الرميحى : أثر النفط على وضع المرأة العربية فى الخليج ، المرجع السابق . ص ٢٣٨ .
- (٧٣) المرجع السابق . ص ٢٣٩ .
- (٧٤) أيليا حريق : السراتية والتحول السياسى والاجتماعى فى المجتمع العربى الحديث ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت العدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ٥ .
- (٧٥) المرجع السابق . ص ٦ .
- (٧٦) المرجع السابق . ص ٧ .
- (٧٧) حلیم بركات ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .
- (٧٨) المرجع السابق . ص ٦١ .
- (٧٩) عبد الباسط عبد المعطى : التوظيف الاجتماعى للبتترول ، مرجع سابق . ص ٥١٠ .
- (٨٠) المرجع السابق . ص ٥٥١ .
- (٨١) محمد السيد مسعيد : نظرية التبعية وتفسير تخلف الاقتصادى العربية فى : ( التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل ) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ١٤٦ .
- (٨٢) نادية رمسيس : النظرية الغربية والتنمية العربية ، فى المرجع السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ .
- (٨٣) المرجع السابق . ص ١٨٥ .
- (٨٤) محمود عبد الفضيل : النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .
- (٨٥) المرجع السابق . ص ١٥٢ .
- (٨٦) المرجع السابق . ص ١٥٣ .
- (٨٧) كمال نور الله : التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الإدارية فى الوطن ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٤ نوفمبر ، ص ١٠٣ .

(٨٨) المرجع السابق . ص ١٠٤ .

(٨٩) سمير أمين : ملاحظات حول منهج تحليل أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . المستقبل

العربي ، بيروت ، العدد ٦٢ ، أبريل ١٩٨٤ ، ص ١٢٣

(٩٠) المرجع السابق . ص ١٠٤ .

(٩١) السيد ياسين : الديمقراطية والعلوم الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ،

جامعة الكويت ، العدد الأول ، المجلد ١٣ ، ١٩٨٤ ، ص ١٦ .

(٩٢) المرجع السابق . ص ١٩ .

(٩٣) خالد الناصر : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ،

العدد ٥٥ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٩٦ .